

اللُّوْلُوَّةُ الْمُنْتَقَاةُ

فِي إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَى سُنِّيَّةِ وَضْعِ الْيَدِ
الْيُمْنَى عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى فَوْقَ الصَّدْرِ
أَثْنَاءَ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ

تَأْلِيفُ:

الشيخ العلامة المحدث

فوزي باب عبد الله بن محمد الحميدي الأثري

حفظه الله وعونه

اللُّوْلُوَّةُ الْمُنْتَقَاةُ

فِي إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَى سُنِّيَّةِ وَضْعِ الْيَدِ

الْيُمْنَى عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى فَوْقَ الصَّدْرِ

أَثْنَاءَ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ



حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٤



مكتبة

أهل الحديث

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: ahel_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

اللؤلؤةُ المذتقاةُ

في إجماعِ الصحابةِ على سُنَّيةِ وَضْعِ اليَدِ
الْيُمْنَى عَلَى اليَدِ الْيُسْرَى فَوْقَ الصَّدْرِ
أثناءِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ

تأليف:

الشيخُ العلامةُ المحدثُ

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأحمري

حفظه الله ونفعه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا، وَحِفْظًا، وَفَهْمًا
الْمُقَدِّمَةُ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَمَرَ عِبَادَهُ بِالتَّفَقُّهِ فِي الدِّينِ، لِيَكُونَ آدَاؤُهُمْ عَلَى وَفْقِ شَرْعِهِ الْمُبِينِ.

* وَذَمَّ اللَّهُ الْإِعْرَاصَ عَنِ الْحَقِّ؛ تَعَلُّمًا، وَعَمَلًا، وَوَصَفَ أَرْبَابَهُ؛ بِأَنَّهُمْ كَالْأَنْعَامِ، أَوْ أَضَلُّ سَبِيلًا.

قَالَ تَعَالَى: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ٢٤].
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ [الْأَعْرَافُ: ١٧٩].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الْفُرْقَانُ: ٤٤].
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٦٠].

وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ).^(١)

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٧١)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٣٧)، وَابْنُ أَبِي إِيَّاسٍ فِي «الْعِلْمِ وَالْحِلْمِ» (ص ١٠٤)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٩٤)، وَمَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ٢ ص ٩٠٠)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٢٢٠)، وَعَبْدُ الْغَنِيِّ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْعِلْمِ» (ص ٥١).

* فَكَمْ فَاتَ الْجَاهِلَ الرَّاهِبَ مِنْ خَيْرٍ وَفَيْرٍ، وَكَمْ أوثَقَ نَفْسَهُ بِالْأَصْرَارِ،
وَالْأَغْلَالِ، وَأودَى بِهَا فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ.

* وَاللَّهُ تَعَالَى شَرَعَ لِعِبَادِهِ تَعْلِيمَ الْعِلْمِ، وَجَعَلَهُ مِنْ أَصُولِ الْإِسْلَامِ.
وَأَوْجَبَ مَسَائِلَ الْعِلْمِ مَا احتَاجَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ مِنْ إِقَامَةِ دِينِهِ، وَأَحْكَامِ عُبُودِيَّتِهِ
سُبْحَانَهُ، وَفَرَائِضِهِ عَلَيْهِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزُّمَرُ: ٩].
وَعَنِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (الْعِلْمُ نُورٌ يَجْعَلُهُ اللَّهُ حَيْثُ يَشَاءُ). وَفِي
رِوَايَةٍ: (الْعِلْمُ نُورٌ يَهْدِي اللَّهُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (إِنَّمَا الْعِلْمُ نُورٌ يَجْعَلُهُ اللَّهُ تَعَالَى
فِي الْقَلْبِ).^(١)

قُلْتُ: فَمَنْ أَرَادَ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا أَعْطَاهُ مِنْ ذَلِكَ النُّورِ.
* وَالْعِلْمُ الَّذِي فَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يُتَّبَعَ، فَإِنَّمَا هُوَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَمَا جَاءَ عَنِ
الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ مِنَ الْأُمَّةِ بِإِحْسَانٍ.

(١) أنثر صحيح.

أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٦ ص ٣١٩)، وَأَبُو عَمْرٍو ابْنُ مَنْدَهَ فِي «الْفَوَائِدِ» (ص ٩٤)، وَابْنُ
وَهْبٍ فِي «الْعِلْمِ» (ج ١ ص ٧٥٨-جَامِعُ الْعِلْمِ)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١٠ ص ٣١٨٠)،
وَالرَّامَهُرْمُزِيُّ فِي «الْمُحَدَّثَاتِ الْفَاصِلِ» (ص ٧٥٥)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ١ ص ٣٨)، وَالْخَطِيبُ فِي
«الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاويِ» (ج ٢ ص ٢٥٣)، وَالْجَوْهَرِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْمُوطَّأِ» (ص ٨٨)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي
«جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ١ ص ٧٥٧)، وَالْقَاضِي عِيَّاضُ فِي «الْإِلِمَاعِ» (ص ٢١٧).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قُلْتُ: وَيَكُونُ تَأْوِيلُ؛ قَوْلِهِ: «نُورٌ»؛ يُرِيدُ بِهِ فَهَمَ الْعِلْمِ، وَمَعْرِفَةَ مَعَانِيهِ^(١).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ١ ص ٤٣١): (مِنْ

بَرَكَةِ الْعِلْمِ وَأَدَابِهِ: الْإِنْصَافُ فِيهِ، وَمَنْ لَمْ يُنْصَفْ لَمْ يَفْهَمْ، وَلَمْ يَتَفَهَمْ). اهـ

* فَكَانَ لِرِزَامًا عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ: أَنْ يَتَعَلَّمَ مِنْ أَحْكَامِهِ مَا يَكُونُ عَلَى بَيْنَةٍ مِنْ أَمْرِ

دِينِهِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ.

* وَهَذِهِ رِسَالَةٌ لَطِيفَةٌ مُخْتَصِرَةٌ، مَشْفُوعَةٌ بِالذَّلَائِلِ الْعِلْمِيَّةِ النَّقْلِيَّةِ الْأَثْرِيَّةِ فِي

مَسْأَلَةٍ: عَمَلِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم؛ بِسُنَّةِ: «وَضَعِ الْيَدَ الْيُمْنَى عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى عَلَى الصَّدْرِ

أَثْنَاءَ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ»، فَهَذَا الْحُكْمُ مِنْ فِقْهِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَيْهِ، وَلَمْ

يَخْتَلِفُوا فِي هَذِهِ السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ؛ وَقَدْ سَبَقَ الْكِتَابُ النَّاطِقُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَمِنْ قَوْلِ

النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم؛ بِأَمْرِنَا بِالِاقْتِدَاءِ بِالصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، وَالْأَخْذِ بِمَذْهَبِهِمْ وَأَنَّهُ حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهِ، وَأَنَّهُ

هُوَ اللَّائِقُ بِالْمُسْلِمِ.

* هَذَا وَأَسْأَلَ اللَّهَ الْعَظِيمَ: أَنْ يَجْعَلَنَا مِمَّنْ يَعْمَلُ لِرِضَاهُ، وَعَلَى مَنَهِجِ رَسُولِهِ صلى الله عليه وسلم،

وَأَنْ يُجَنِّبَنَا الْفِتْنَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَهُوَ وَلِيُّ ذَلِكَ، وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ.

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَثْرِيُّ

(١) انظر: «تفسير القرآن» لابن كثير (ج ٦ ص ٣٠٨)، و«جامع البيان» للطبري (ج ٥ ص ٥٧٨)، و«فتح القدير»

للشوكاني (ج ١ ص ٢٨٩).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى عَمَلِ الصَّحَابَةِ ﷺ؛ بِسُنَّةٍ: «وَضَعَ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى عَلَى الصُّدْرِ أَثْنَاءَ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ»، فَهَذَا الْحُكْمُ مِنْ فِقْهِ الصَّحَابَةِ ﷺ، وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَيْهِ، وَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِي هَذِهِ السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ؛ وَقَدْ سَبَقَ الْكِتَابُ النَّاطِقُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَمِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ؛ بِأَمْرِنَا بِالِاقْتِدَاءِ بِالصَّحَابَةِ ﷺ، وَالْأَخْذِ بِمَذْهَبِهِمْ وَأَنَّهُ حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهِ، وَأَنَّهُ هُوَ الْمَلْأَقُ بِالْمُسْلِمِ. ♦ وَقَدْ نُدِبْنَا إِلَيْهِ، وَنُهِينَا عَنْ مُخَالَفَتِهِمْ فِي الضُّرُوعِ وَالْأَصُولِ، وَهُوَ مَنَهَجٌ فِي الدِّينِ، وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، بِوُجُوبِ الْأَخْذِ بِمَنَهَجِ الصَّحَابَةِ ﷺ فِي الْإِسْلَامِ

(١) عَنْ غَزْوَانَ بْنِ جَرِيرِ الضَّبِّيِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ كَانَ شَدِيدَ اللُّزُومِ، لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ قَالَ: (كَانَ عَلِيٌّ ﷺ: إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَكَبَّرَ: ضَرَبَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى عَلَى رُسْغِهِ^(١) الْأَيْسَرِ، فَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يَرْكَعَ؛ إِلَّا أَنْ يَحُكَّ جِلْدًا، أَوْ يُصْلِحَ ثَوْبَهُ).
أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» تَعْلِيْقًا بِصِيغَةِ الْجَزْمِ (ج ٣ ص ٧١)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٢٩)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَعْلِيْقِ التَّعْلِيْقِ» (ج ٢ ص ٤٤٢)،

(١) الرُّسْغُ: هُوَ مِفْصَلٌ مَا بَيْنَ الْكَفِّ وَالسَّاعِدِ.

انظر: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٧٢)، وَ«عُمْدَةُ الْفَارِي» لِلْعَيْنِيِّ (ج ٦ ص ٢٩٢).

وَفِي «السَّفِينَةِ الْجَرَائِدِيَّةِ» (ج ٣ ص ٧٢)، وَابْنُ بَشْرَانَ فِي «الْفَوَائِدِ» (٧١) مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، ثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، ثَنَا غَزْوَانُ بْنُ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَقَدْ حَسَّنَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَغْلِيْقِ التَّغْلِيْقِ» (ج ٢ ص ٤٤٣).

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: «هَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ».

وَعَلَّقَهُ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ٧١)؛ مِنْ فِعْلِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام، فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ. وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٣ ص ٧٢)، وَالْعَيْنِيُّ فِي «عُمْدَةِ الْقَارِي» (ج ٦ ص ٢٩٢).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٣٤٣) مِنْ طَرِيقِ وَكَيْعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ شَدَّادِ الْجَرِيرِيُّ قَالَ: نَا غَزْوَانُ بْنُ جَرِيرِ الضَّبِّيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: (كَانَ عَلِيٌّ عليه السلام)، إِذَا قَامَ فِي الصَّلَاةِ، وَضَعَ يَمِينَهُ عَلَى رُسْغِ يَسَارِهِ، وَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ: حَتَّى يَرْكَعَ مَتَى مَا رَكَعَ، إِلَّا أَنْ يُصْلِحَ ثَوْبَهُ، أَوْ يَحُكَّ جَسَدَهُ). وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٣ ص ٧٢).

* فَاسْنَادُهُ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ؛ عَدَا غَزْوَانَ بْنَ جَرِيرِ الضَّبِّيِّ، وَالِدَ فَضَيْلِ بْنِ غَزْوَانَ: الْحَافِظِ.

* رَوَى عَنْهُ اثْنَانِ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٧ ص ٣١٢)، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ

فِي «الْكَاشِفِ» (ج ٢ ص ٣٧٥): «وُثِّقَ»، وَعَلَّقَ لَهُ الْبُخَارِيُّ هَذَا الْأَثَرَ فِي «صَحِيحِهِ»،

بِصِغَةِ الْجَزْمِ (ج ٣ ص ٧١)، وَحَسَنَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٢٩)،
وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَغْلِيْقِ التَّغْلِيْقِ» (ج ٢ ص ٤٤٢)، فَحَدِيثُهُ هَذَا: لَا يَنْزِلُ عَنْ مَرْتَبَةِ
الْحَسَنِ.

* وَأَبُوهُ جَرِيرُ الضَّبِّيِّ: لَمْ يَرَوْ عَنْهُ، غَيْرَ ابْنِهِ: غَزْوَانَ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي
«الثَّقَاتِ» (ج ٤ ص ١٠٨) فِي ثِقَاتِ التَّابِعِينَ، وَهُوَ صَاحِبُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام،
وَقَالَ الدَّهَبِيُّ فِي «مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» (ج ١ ص ٣٩٧): «لَا يُعْرَفُ»، وَقَالَ الدَّهَبِيُّ فِي
«الْمُعْنِيِّ» (ج ١ ص ١٣٠): «لَا يُدْرَى مَنْ هُوَ»، وَعَلَّقَ لَهُ الْبُخَارِيُّ هَذَا الْأَثَرَ فِي
«صَحِيحِهِ»، بِصِغَةِ الْجَزْمِ (ج ٣ ص ٧١)، وَحَسَنَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢
ص ٢٩)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَغْلِيْقِ التَّغْلِيْقِ» (ج ٢ ص ٤٤٢).

فَحَدِيثُهُ هَذَا: لَا يَنْزِلُ عَنْ مَرْتَبَةِ: الْحَسَنِ.

قُلْتُ: فَإِسْنَادُهُ صَالِحٌ لِلاَحْتِجَاجِ بِهِ، وَمَتْنُهُ: مُسْتَقِيمٌ فِي أُصُولِ الْحَدِيثِ.
وَقَالَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٦ ص ٤٣٧)؛ عَنْ عَاصِمِ
الْجَحْدَرِيِّ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ ظَبْيَانَ: مِنْ أَصْحَابِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام.
وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ج ٣ ص ١٤٤١)؛ غَزْوَانَ بْنُ جَرِيرِ
الضَّبِّيِّ: «مَقْبُولٌ».

وَهُوَ: وَالِدُ، فَضَيْلِ بْنِ غَزْوَانَ^(١): الْحَافِظِ.

(١) وَفَضَيْلُ بْنُ غَزْوَانَ بْنِ جَرِيرِ الضَّبِّيِّ: ثِقَةٌ، مِنْ رِجَالِ، الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، وَالْإِمَامِ مُسْلِمٍ.

أَنْظَرُ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٠ ص ٦٥٧).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ج ١ ص ١٦٢): جَرِيرٌ الضَّبِّيُّ: «مَقْبُولٌ». وَهُوَ: جَدُّ، فَضِيلُ بْنُ غَزْوَانَ: الْحَافِظُ.

* وَلَعَلَّ نُبْنَهَ عَلَى أَصْلٍ، وَهُوَ أَنَّ الْحُكْمَ عَلَى الرَّاويِ بِـ«الْجَهَالَةِ»، لَا يَمْنَعُ مِنْ قَبُولِ حَدِيثِهِ أَحْيَانًا، إِذَا ثَبَتَ لَهُ أَصْلٌ فِي الْأَحَادِيثِ، وَقَدْ وَافَقَ الشَّرْعَ فِي هَذَا الْحُكْمِ، وَلَمْ يَأْتِ بِمُنْكَرٍ، وَلَمْ يُخَالَفِ الْأُصُولَ.^(١)

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٢ ص ٣٩): عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْخُرَّاسَانِيِّ: «شَيْخٌ مَجْهُولٌ، وَالْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ: صَحِيحٌ». * فَوَصَفَهُ: بِـ«الْجَهَالَةِ»، ثُمَّ صَحَّحَ حَدِيثَهُ.

* وَعُمَارَةُ بْنُ عَبْدِ؛ رَوَى عَنْهُ فَقَطُّ: أَبُو إِسْحَاقَ السَّبْعِيِّ، فَهُوَ: «لَا يُعْرَفُ».^(٢) قَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ الْجُوزْجَانِيِّ، سَأَلْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عَبْدِ، فَقَالَ: (مُسْتَقِيمٌ الْحَدِيثِ، لَا يَرَوِي عَنْهُ: غَيْرَ أَبِي إِسْحَاقَ).^(٣)

* فَهَذَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ، يَحْكُمُ عَلَى حَدِيثِهِ: بِالْإِسْتِقَامَةِ، مَعَ كَوْنِهِ: لَمْ يَرَوْ عَنْهُ: غَيْرَ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبْعِيِّ، فَهُوَ: لَا يُعْرَفُ.

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٧ ص ٦٢): عَنْ الْفَضْلِ بْنِ سُؤَيْدٍ: «لَيْسَ بِالْمَشْهُورِ، وَلَا أَرَى بِحَدِيثِهِ: بَأْسًا».

(١) وَأَنْظُرْ: «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٢ ص ٧٨)، وَ(ج ٦ ص ٣٦٧).

(٢) أَنْظُرْ: «الْمُغْنِي فِي الضُّعْفَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٤٦١).

(٣) نَقَلَهُ عَنْهُ: الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ» (ج ٤ ص ٩٧).

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٥ ص ٢٤٣)؛ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شَيْبَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ رَاوِيًا، سَوَى الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ: «لَا أَعْرِفُهُ، وَحَدِيثُهُ: صِحَاحٌ». قُلْتُ: وَمِمَّا سَبَقَ ذِكْرُهُ، تَعَلَّمُ أَنَّ الرَّاويَ الَّذِي لَا يُعْرَفُ فِي الْحَدِيثِ، وَلَيْسَ بِمَشْهُورٍ فِيهِ، وَهُوَ مُسْتَقِيمٌ، يَكْفِي فِي قَبُولِ حَدِيثِهِ أحيانًا، إِذَا لَمْ يُخَالَفْ، حَتَّىٰ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَشْهُورًا فِي الْحَدِيثِ، لَا سِيَّمَا مَنْ كَانَ فِي طَبَقَةِ التَّابِعِينَ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ١ ص ٦١٦): (مِنْ مَذْهَبِ بَعْضِ الْمُحَدِّثِينَ: كَابْنِ رَجَبٍ، وَابْنِ كَثِيرٍ، تَحْسِينُ حَدِيثِ الْمُسْتَوْرٍ: مِنَ التَّابِعِينَ). اهـ.

* فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الرَّاويَ الَّذِي وُصِفَ بِ«الْجَهَالَةِ»، لَا يُرَدُّ حَدِيثُهُ أحيانًا، إِذَا كَانَ حَدِيثُهُ حَسَنًا، مُوَافِقًا لِحَدِيثِ الثَّقَاتِ.

* فَحَدِيثُهُ هَذَا: حَسَنٌ، مِثْلُ: هَذَا يُقْبَلُ حَدِيثُهُ، إِذَا لَمْ يَرَوْا مُنْكَرًا.

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٩ ص ٤٥٠)؛ عَنِ أَبِي الْوَلِيدِ: عَمْرُو بْنُ خِدَاشٍ: (شَيْخٌ: لِابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، لَا أَعْلَمُ رَوَى عَنْهُ، غَيْرَ: ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، وَهُوَ شَيْخٌ: مُسْتَقِيمٌ الْحَدِيثِ).

(٢) وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ طَالِبٍ رضي الله عنه قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [الْكَوثر: ٢]؛ (وَضَعُ يَدِهِ الْيُمْنَى عَلَى وَسْطِ سَاعِدِهِ عَلَى صَدْرِهِ).

أَثَرٌ حَسَنٌ بِهَذَا الْوَجْهِ، وَبِهَذَا الْمَتْنِ فَقَطْ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٦ ص ٤٣٧)، وَمِنْ طَرِيقِهِ: الْبَيْهَقِيُّ فِي

«السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٢٩)، وَابْنُ مَرْدَوَيْهِ فِي «التَّفْسِيرِ الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ١٠٧٩)

و (١٠٨٠) مِنْ طَرِيقِ مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ التَّبُذَكِيِّ -ثِقَةٌ ثَبَّتْ-، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، سَمِعَ عَاصِمًا الْجَحْدَرِيَّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ ظَبْيَانَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

* وَتَابَعَ مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ التَّبُذَكِيِّ، عَلَى هَذَا الْوَجْهِ: حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَهَشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الطَّيَالِسِيُّ^(١)، وَأَبُو صَالِحِ الْخُرَّاسَانِيُّ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ الْعَجَّاجِ الْجَحْدَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ ظَبْيَانَ؛ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه، قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [الْكَوثر: ٢]؛ قَالَ: (وَضَعُ يَدِهِ الْيَمَنَى عَلَى وَسْطِ سَاعِدِهِ الْأَيْسَرِ، ثُمَّ وَضَعُهُمَا عَلَى صَدْرِهِ).

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُنْدَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٣ ص ٩١)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٣٠ ص ٣٢٦)، وَالْخَطِيبُ فِي «مُوضِحِ أَوْهَامِ الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ» (ج ٢ ص ٣٤٠)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» تَعْلِيقًا (ج ٤ ص ٩٩)، وَالثَّعْلَبِيُّ فِي «الْكَشْفِ وَالْبَيَانِ» (ج ١٠ ص ٣١٠).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

* وَرَوَاهُ حَفْصُ بْنُ عُمَرَ الضَّرِيرُ قَالَ: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ؛ أَنَّ عَاصِمًا الْجَحْدَرِيَّ أَخْبَرَهُمْ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ ظَبْيَانَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه قَالَ: فِي

(١) كُتُبُهُمْ: مِنَ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ.

قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [الْكَوْثُرُ: ٢]؛ قَالَ: (وَضَعُ يَدِهِ الْيَمْنَى عَلَى السَّاعِدِ الْأَيْسَرِ، ثُمَّ وَضَعُهُمَا عَلَى صَدْرِهِ).

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ١٨٤).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ، مِنْ أَجْلِ حَفْصِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الدُّورِيِّ

الْمُقَرَّبِيِّ الصَّرِيرِ، وَهُوَ صَدُوقٌ، وَكَانَ يَقْرَأُ بِقِرَاءَةِ الْكِسَائِيِّ، وَاشْتَهَرَ بِهَا. ^(١)

وَهَذَا الْأَثَرُ: أَوْرَدَهُ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ الْوَارِدَةِ فِي الْأَحَادِيثِ» (ج ٤

ص ٩٨ و ٩٩)؛ وَلَمْ يَحْكَمْ فِيهِ بِشَيْءٍ.

وَأَوْرَدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْإِشْرَافِ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ» (ج ٢ ص ١٢)،

وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ» (ج ١٤ ص ١٩).

* وَعَقْبَةُ بْنُ ظَبْيَانَ، رَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام، وَأَوْرَدَهُ الْبُخَارِيُّ فِي

«التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٦ ص ٤٣٧)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٣

ص ٣١٣)، وَلَمْ يَذْكُرَا فِيهِ جَرْحًا وَلَا تَعْدِيلًا.

قُلْتُ: وَفِي ذِكْرِهِ، لِلْفُظِّ: «وَضَعِ الْيَمْنَى عَلَى الْيُسْرَى فَوْقَ الصَّدْرِ فِي الصَّلَاةِ»،

هَذَا مِمَّا يُحْفَظُ، وَيُرْوَى، وَلِمَا لِدَلِكْ: مِنَ الشَّوَاهِدِ الَّتِي تَعْضُدُهُ فِي هَذَا الْبَابِ، فِي:

«وَضَعِ الْيَمَنِ الْيَمْنَى عَلَى الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ».

(١) وَأَنْظُرْ: «الْعَبْرَ فِي خَبْرٍ مِنْ غَيْرٍ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٣٥١)، وَ«تَهْدِيبَ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٣ ص ٤١٩)،

وَ«تَارِيخَ بَغْدَادَ» لِلخَطِيبِ (ج ٩ ص ٩٠)، وَ«الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٣ ص ١٨٣).

* وَقَدْ رَوَى هَذَا الْإِسْنَادَ: الثَّقَاتُ الْأَثْبَاتُ؛ مِنْهُمْ: مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ التَّبُذَكِيُّ، وَهَشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الطَّيَالِسِيُّ، وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَحَجَّاجُ بْنُ مَنْهَالٍ، وَغَيْرُهُمْ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِهِ فِي الشَّرْعِ.

وَالْحَاصِلُ: فَإِنَّ أَثَرَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام، مِنْ رِوَايَةِ: عَاصِمِ بْنِ الْعَجَّاجِ الْجَحْدَرِيِّ: أَثَرٌ حَسَنٌ، رِجَالُهُ ثِقَاتٌ، غَيْرُ: عُقْبَةَ بْنِ ظَبْيَانَ، وَمَدَارِ الْأَثَرِ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ بِذَلِكَ الْمَشْهُورُ، وَهُوَ لَمْ يَرَوْ عَنْهُ، سِوَى عَاصِمِ بْنِ الْعَجَّاجِ الْجَحْدَرِيِّ.

* وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٥ ص ٢٢٧)، وَابْنُ قُطُوبُغَا فِي «الثَّقَاتِ»

(ج ٧ ص ١٦١).

* وَسَكَتَ عَنْهُ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٦ ص ٤٣٧)، وَالْحَافِظُ

ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٦ ص ٣١٣).

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «الْعِلَلِ» (ج ٢ ص ٨٩)؛ سَأَلْتُهُ -يَعْنِي: أَبَاهُ- عَنْ عُقْبَةَ

بْنِ ظَبْيَانَ، قَالَ: «لَا أَذْكُرُهُ».

قُلْتُ: فَلَمْ يُعْمَرْ: بِجَرَحِ عَلِيٍّ التَّفْصِيلِ، الَّذِي يَرُدُّ حَدِيثَهُ مُطْلَقًا، بَلْ فِي الْجُمْلَةِ،

وَهَذَا يُنْظَرُ فِي حَدِيثِهِ، وَيُعْتَبَرُ بِهِ، فَإِنْ كَانَ حَدِيثُهُ مُسْتَقِيمًا، مُوَافِقًا لِلْسَّنَةِ الصَّحِيحَةِ،

قَبْلَ حَدِيثِهِ، حَيْثُ لَمْ يَرَوْ حَدِيثًا مُنْكَرًا، وَلَمْ يَتَفَرَّدْ عَنِ الثَّقَاتِ بِمَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِمْ،

لَا سِيَّمَا لَوْ كَانَ مِنَ التَّابِعِينَ.

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى قَبُولِ حَدِيثِهِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَرَوْ حَدِيثًا مُنْكَرًا.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٦ ص ٣١٣)؛ عَنْ حَمَّادِ

بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَاصِمِ الْجَحْدَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ ظَبْيَانَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ

ﷺ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [الْكَوْثُرُ: ٢]؛ قَالَ: «وَضَعُ الْيَمِينِ عَلَى السَّمَالِ فِي الصَّلَاةِ».

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٥ ص ٢٢٧): «عُقْبَةُ بْنُ ظَبْيَانَ: يَرْوِي عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، رَوَى عَنْهُ: عَاصِمُ الْجَحْدَرِيُّ».

فَالْحُكْمُ عَلَى الرَّاوي، أَنَّهُ لَا يُعْرَفُ، لَا يَمْنَعُ مِنْ ثُبُوتِ حَدِيثِهِ، فَكَمْ مِنْ رَاوٍ حَكَمَ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ، بِالْجَهَالَةِ وَنَحْوِهَا، ثُمَّ صَحَّحَ حَدِيثَهُ.

* وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اسْتِقَامَةَ حَدِيثِ الرَّاوي الَّذِي لَا يُعْرَفُ، تَكْفِي فِي قَبُولِ

حَدِيثِهِ فِي الشَّرْعِ، لَا سِيَّمَا مَنْ كَانَ فِي طَبَقَةِ التَّابِعِينَ.

لِذَلِكَ: لَا يَرُدُّ حَدِيثُهُ لِمُجَرَّدِ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَشْهُورٍ، أَوْ لَا يُعْرَفُ.

وَقَدْ قَبِلَ أَيْمَةُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ الوُصْفَ بِالْجَهَالَةِ مَعَ اسْتِقَامَةِ حَدِيثِهِ. ^(١)

* وَلَعَلَّ نُبْنَةَ عَلَى أَصْلٍ، وَهُوَ أَنَّ الْحُكْمَ عَلَى الرَّاوي بِـ«الْجَهَالَةِ»، لَا يَمْنَعُ مِنْ

قَبُولِ حَدِيثِهِ أَحْيَانًا، إِذَا ثَبَتَ لَهُ أَصْلٌ فِي الْأَحَادِيثِ، وَقَدْ وُفِّقَ الشَّرْعُ فِي هَذَا الْحُكْمِ،

وَلَمْ يَأْتِ بِمُنْكَرٍ، وَلَمْ يَخَالَفِ الْأُصُولَ. ^(٢)

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ فِي «الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٢ ص ٣٩)؛ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ

الْخُرَّاسَانِيِّ: «شَيْخٌ مَجْهُولٌ، وَالحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ: صَحِيحٌ».

(١) فَيُنْظَرُ فِي حَدِيثِهِ، فَإِنْ كَانَ حَدِيثُهُ مُسْتَقِيمًا، مُوَافِقًا؛ لِرَوَايَةِ الثَّقَاتِ، صَحَّحَ حَدِيثَهُ، وَاعْتَفَرَتْ جَهَالَتُهُ، حَيْثُ

لَمْ يَرْوِ حَدِيثًا مُنْكَرًا، وَلَمْ يَتَّفَرَّدْ عَنِ الثَّقَاتِ بِمَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِمْ، لَا سِيَّمَا لَوْ كَانَ مِنَ التَّابِعِينَ، وَهَذَا مِثْلُ: عُقْبَةَ

بْنِ ظَبْيَانَ.

(٢) وَانْظُرْ: «الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٢ ص ٧٨)، وَ(ج ٦ ص ٣٦٧).

* فَوَصَفَهُ: بِـ«الْجَهَالَةِ»، ثُمَّ صَحَّحَ حَدِيثَهُ.

* وَعُمَارَةُ بْنُ عَبْدِ رَوَى عَنْهُ فَقَطُّ: أَبُو إِسْحَاقَ السَّيِّعِيُّ، فَهُوَ: مَجْهُولٌ.^(١)
قَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ الْجُوزْجَانِيُّ، سَأَلْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عَبْدِ
فَقَالَ: (مُسْتَقِيمٌ الْحَدِيثِ، لَا يَرَوِي عَنْهُ غَيْرُ أَبِي إِسْحَاقَ).^(٢)

* فَهَذَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ، يَحْكُمُ عَلَى حَدِيثِهِ: بِالْإِسْتِقَامَةِ، مَعَ كَوْنِهِ: لَمْ يَرَوْ عَنْهُ غَيْرُ
أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ، فَهُوَ: لَا يُعْرَفُ.

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٧ ص ٦٢)؛ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ
سُوَيْدٍ: «لَيْسَ بِالْمَشْهُورِ، وَلَا أَرَى بِحَدِيثِهِ: بَأْسًا».

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٥ ص ٢٤٣)؛ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
بْنِ شَيْبَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ رَاوِيًا، سَوَى: الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ: «لَا أَعْرِفُهُ، وَحَدِيثُهُ: صِحَاحٌ».
قُلْتُ: وَمِمَّا سَبَقَ ذِكْرُهُ، تَعَلَّمَ أَنَّ الرَّاويَ الَّذِي لَا يُعْرَفُ فِي الْحَدِيثِ، وَلَيْسَ
بِمَشْهُورٍ فِيهِ، وَهُوَ مُسْتَقِيمٌ، يَكْفِي فِي قَبُولِ حَدِيثِهِ أحيانًا، إِذَا لَمْ يُخَالِفْ، حَتَّى لَوْ لَمْ
يَكُنْ مَشْهُورًا فِي الْحَدِيثِ، لَا سِيَّمَا مَنْ كَانَ فِي طَبَقَةِ التَّابِعِينَ.

قَالَ الْعَلَمَةُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ١ ص ٦١٦): (مِنْ مَذْهَبِ بَعْضِ
الْمُحَدِّثِينَ: كَابْنِ رَجَبٍ، وَابْنِ كَثِيرٍ، تَحْسِينُ حَدِيثِ الْمَسْتُورِ: مِنَ التَّابِعِينَ). اهـ.

(١) انظُرْ: «الْمُعْنَى فِي الضُّعْفَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٤٦١).

(٢) نَقَلَهُ عَنْهُ: الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ» (ج ٤ ص ٩٧).

* فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الرَّاويَ الَّذِي وُصِفَ بِـ «الْجَهَالَةِ»، لَا يُرَدُّ حَدِيثُهُ أَحْيَانًا، إِذَا كَانَ حَدِيثُهُ حَسَنًا، مُوَافِقًا لِحَدِيثِ الثَّقَاتِ.

* فَحَدِيثُهُ هَذَا: حَسَنٌ، مِثْلُ: هَذَا يُقْبَلُ حَدِيثُهُ، إِذَا لَمْ يَرَوْا مُنْكَرًا.

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٩ ص ٤٥٠)؛ عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ: عَمْرٍو بْنُ خِدَاشٍ: (شَيْخٌ: لِابْنِ أَبِي ذَيْبٍ، لَا أَعْلَمُ رَوَى عَنْهُ، غَيْرُ: ابْنِ أَبِي ذَيْبٍ، وَهُوَ شَيْخٌ: مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثِ).

* فَفَسَّرَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام: «النَّحْرَ»، الْمَذْكُورَ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [الْكَوْثُرُ: ٢]؛ بِـ «وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الصَّدْرِ فِي الصَّلَاةِ»، وَهَذَا وَجْهٌ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ. ^(١)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْمُنْدِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٣ ص ٢٣٨): (وَرَوَيْنَا: عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام: «أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [الْكَوْثُرُ: ٢]؛ فَوَضَعَ يَدَهُ الْيَمْنَى عَلَى سَاعِدِهِ الْيُسْرَى، ثُمَّ وَضَعَهُمَا عَلَى صَدْرِهِ»).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْمُنْدِرِ فِي «الْإِشْرَافِ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ» (ج ٢ ص ١٢): (فَرَوَيْنَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام: أَنَّهُ وَضَعَهُمَا عَلَى صَدْرِهِ).

فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَصَلِّ﴾؛ حَضَّهُ عَلَى الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ، وَعَلَى حِفْظِ صِفَتِهَا، بِأَدَاءِ أَقْوَالِهَا وَأَفْعَالِهَا، وَمِنْ ذَلِكَ: «وَضَعُ الْيَمِينِ عَلَى الشِّمَالِ فِي الصَّلَاةِ»، لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ مِنْ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ.

(١) وَأَنْظُرْ: «الْأَوْسَطِ» لِابْنِ الْمُنْدِرِ (ج ٣ ص ٢٣٨)، وَ«الْإِشْرَافِ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ» لَهُ (ج ٢ ص ١٢).

* فَهَذَا التَّفْسِيرُ مِنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام، هُوَ مُنَاسِبٌ فِي الْآيَةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «فَصَلِّ»، يَعْنِي: فِي آدَائِهَا عَلَى صِفَةِ صَلَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

* وَقَدْ فَسَّرَ ذَلِكَ: عَاصِمُ الْجَحْدَرِيُّ، وَهُوَ عَاصِمُ بْنُ الْعَجَّاجِ أَبُو الْمُجَشَّرِ الْمُتَمَرِّ الْمَفْسَّرِ، وَهُوَ ثِقَةٌ، مُفَسِّرٌ.

قُلْتُ: فَهَذَا التَّفْسِيرُ لِلآيَةِ، هُوَ وَجْهٌ مِنْ وَجُوهِ تَفْسِيرِهَا، عِنْدَ السَّلَفِ الصَّالِحِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ» [الْكَوْثَرُ: ٢].^(١)

(٣) وَعَنْ أَبِي الْقَمُوصِ زَيْدِ بْنِ عَلِيِّ الْعَبْدِيِّ^(٢) قَالَ: (فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ» [الْكَوْثَرُ: ٢]؛ قَالَ: وَضَعُ الْيَدِ عَلَى الْيَدِ فِي الصَّلَاةِ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٣٠ ص ٣٢٦) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ بَشَّارٍ قَالَ: ثَنَا أَبُو عَاصِمٍ قَالَ: ثَنَا عَوْفُ بْنُ أَبِي جَمِيلَةَ الْأَعْرَابِيُّ، عَنْ أَبِي الْقَمُوصِ الْعَبْدِيِّ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَأُورِدُهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ» (ج ١٤ ص ١٨).

وَاعْلَمَ رَحِمَكَ اللَّهُ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام، أَخَذَ هَذَا التَّفْسِيرَ وَالْحُكْمَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مِنْ سُنَّتِهِ وَأَحَادِيثِهِ فِي الشَّرْعِ^(٣)، وَإِنْ لَمْ يُنْصَحْ عَلَى ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(١) وَأَنْظُرُ: «جَامِعِ الْبَيَانِ» لِلطَّبْرِيِّ (ج ٣٠ ص ٣٢٦).

(٢) زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ أَبُو الْقَمُوصِ الْعَبْدِيُّ، وَهُوَ ثِقَةٌ، مِنَ الطَّبَقَةِ الثَّلَاثَةِ، رَوَى عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ».

أَنْظُرُ: «تَقْرِيبَ التَّهْدِيدِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ٥٧٧)، وَ«الْكَاشِفَ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٣٤١).

(٣) قُلْتُ: لِأَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَلَّمَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام، تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ.

* فَلَا يُمَكِّنُنَا أَنْ نُخْرِجَ هَذَا التَّفْسِيرَ، وَهَذَا الْحُكْمَ؛ إِلَّا لِأَنَّهُ نَعْلَمُ أَنَّهُ نَصٌّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الشَّرْعِ.

* فَإِنَّ ظَاهِرَ التَّفْسِيرِ ثُبُوتُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى حَقِيقَتِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قُتَيْبَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَأْوِيلِ مُشْكِلِ الْقُرْآنِ» (ص ١١٨): (وَهَلْ يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ الْمُشَابَهَةَ؟

* وَإِذَا جَازَ أَنْ يَعْرِفَهُ مَعَ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [أَلْ عِمْرَانَ:

٧]؛ جَازَ أَنْ يَعْرِفَهُ الرَّبَّائِيُونَ مِنْ صَحَابَتِهِ، فَقَدْ عَلَّمَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ التَّفْسِيرَ، وَدَعَا لِابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا). اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ مَا مَاتَ إِلَّا وَقَدْ فَسَّرَ جَمِيعَ الْقُرْآنِ لِلصَّحَابَةِ

الْكَرَامِ. ^(١)

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مُقَدِّمَةِ أَصُولِ التَّفْسِيرِ» (ص ٣٣٠):

(يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَيْنَ لِأَصْحَابِهِ مَعَانِي الْقُرْآنِ؛ كَمَا بَيْنَ لَهُمُ الْفَاطَهُ؛ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النَّمْلُ: ٤٤]؛ يَتَنَاوَلُ هَذَا، وَهَذَا). اهـ.

قُلْتُ: إِذَا الْقُرْآنَ الْكَرِيمُ فَسَّرَهُ الرَّسُولُ ﷺ، وَبَيْنَ مَعَانِيَهُ وَوَضَّحَهُ.

* وَمَا مَاتَ ﷺ حَتَّى بَيَّنَّ لِلصَّحَابَةِ الْكَرَامِ تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ كُلِّهِ.

* كَمَا عَلَّمَ الرَّسُولُ ﷺ، تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ لِلصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(١) فَلِذَلِكَ نَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَّرَ جَمِيعَ الْقُرْآنِ، وَذَلِكَ بِقَوْلِهِ، وَفَعْلِهِ، وَتَقْرِيرِهِ.

* فَمَا مَاتَ ﷺ إِلَّا وَقَدْ بَيَّنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مُقَدِّمَةِ فِي أُصُولِ التَّفْسِيرِ» (ص ١٣٨):
وَيَرْجِعُ فِي ذَلِكَ إِلَى لُغَةِ الْقُرْآنِ، أَوِ السُّنَّةِ، أَوْ عُمُومِ لُغَةِ الْعَرَبِ، أَوْ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ
فِي ذَلِكَ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِيمِينِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ مُقَدِّمَةِ التَّفْسِيرِ»
(ص ١٤٠): (فَصَارَتْ الْآنَ الطَّرُقُ لِتَفْسِيرِ الْقُرْآنِ أَرْبَعَةً: الْقُرْآنُ، وَالسُّنَّةُ، وَأَقْوَالُ
الصَّحَابَةِ، وَأَقْوَالُ التَّابِعِينَ). اهـ

وَقَدْ جَعَلَ الْإِمَامُ الطَّبْرِيُّ مُخَالَفَةَ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ: شُدُودًا، فَقَالَ فِي
«جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٢ ص ٥٩٠): (وَلَا يُعَارِضُ بِالْقَوْلِ الشَّاذِّ؛ مَا اسْتَفَاضَ بِهِ الْقَوْلُ مِنَ
الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ). اهـ

وَفِي الْجُمْلَةِ: مَنْ عَدَلَ عَنْ مَنَهْجِ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَتَفْسِيرِهِمْ إِلَى مَا
يُخَالَفُ ذَلِكَ كَانَ مُخْطِئًا فِي الْحُكْمِ وَلَا بُدَّ.^(١)

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِيمِينِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ الْقَوَاعِدِ الْمُثَلَّى»
(ص ١٤٠): (إِنَّ سُكُوتَهُمْ عَنْ تَفْسِيرِهَا بِمَا يُخَالَفُ ظَاهِرَهَا يَدُلُّ عَلَى إِجْمَاعِهِمْ، إِذْ لَوْ
كَانَ لَهُمْ رَأْيٌ يُخَالَفُ الظَّاهِرَ لَبَيَّنُوهُ).

* فَأِجْمَاعُهُمْ عَلَى السُّكُوتِ عَنْ تَفْسِيرِهَا بِخِلَافِ الظَّاهِرِ يَدُلُّ عَلَى إِجْمَاعِهِمْ
بِالْقَوْلِ بِمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ، وَهَذِهِ طَرِيقَةٌ قَلَّ مَنْ يَنْقَطِنُ لَهَا). اهـ

(١) وَأَنْظَرُ: «مُقَدِّمَةِ فِي أُصُولِ التَّفْسِيرِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ص ١٢٢ و ١٣٨)، وَ«الْإِقْتِنَاعُ فِي مَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ» لِابْنِ

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ رحمته فِي «النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ» (ص ٤٢٤): (وَإِذَا تَكَلَّمَ أَحَدٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي مَعْنَى آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ، قَدْ تَقَدَّمَ كَلَامُ الْمُتَقَدِّمِينَ فِيهَا؛ فَخَرَجَ عَنْ قَوْلِهِمْ؛ لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى قَوْلِهِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «بُعْيَةِ الْمُرتَادِ فِي الرَّدِّ عَلَى الْمُتَفَلِّسَةِ وَالْقَرَامِطَةِ وَالْبَاطِنِيَّةِ» (ص ٣٣٠): (وَأَمَّا التَّفْسِيرُ الثَّابِتُ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فَذَلِكَ إِنَّمَا قَبِلُوهُ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ الصَّحَابَةَ بَلَّغُوا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَفْظَ الْقُرْآنِ وَمَعَانِيهِ جَمِيعًا؛ كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ عَنْهُمْ مَعَ أَنَّ هَذَا مِمَّا يُعْلَمُ بِالصَّرُورَةِ عَنْ عَادَتِهِمْ). اهـ

* وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ صَرُورَةُ أَنْ يَعْتَنِي طَالِبُ الْعِلْمِ بِتَفْسِيرِ الصَّحَابَةِ ﷺ، وَمَنْ أَخَذَ عَنْهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ.^(١)

قُلْتُ: وَطَرِيقَةُ السَّلَفِ فِي الْعِلْمِ أَسْلَمٌ^(٢)، وَأَعْلَمٌ، وَأَحْكَمٌ.^(٣)

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رحمته فِي «شَرْحِ الْقَوَاعِدِ الْمُثَلَّى» (ص ٢٤٩): (ثُمَّ إِذَا رَجَعْنَا إِلَى مَذْهَبِ السَّلَفِ، وَمَذْهَبِ الْخَلْفِ: وَجَدْنَا أَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ أَسْلَمٌ، وَأَعْلَمٌ، وَأَحْكَمٌ). اهـ.

(١) وَأَنْظُرْ: «التَّحْبِيرُ لِقَوَاعِدِ التَّفْسِيرِ» لِلدُّكْتُورِ حَمْدِ الْعُثْمَانِ (ص ٨٥).

(٢) لِذَلِكَ يَجِبُ سُلُوكُ طَرِيقَةِ السَّلَفِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ، وَتَرْكُ كَلَامِ الْمُتَأَخِّرِينَ إِذَا خَالَفُوا السَّلَفِينَ.
* فَلَا نَقُولُ: إِنَّ السَّلَفَ أَعْلَمُ، ثُمَّ إِذَا رَأَيْنَا مَذْهَبَنَا خَالَفَ السَّلَفَ، تَرَكْنَا مَذْهَبَ السَّلَفِ، وَرَجَّحْنَا مَذْهَبَنَا، فَإِنَّ هَذَا الْفِعْلَ لَيْسَ عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ فِي الْإِفْتَاءِ بِالْعِلْمِ.

(٣) وَأَنْظُرْ: «الْفُتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٤ ص ١٥٧)، وَ«دَرْءُ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» لَهُ (ج ٥ ص ٣٧٨)، وَ«الصَّوَاعِقُ الْمُرْسَلَةُ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٣ ص ١١٣٣).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ جَلَّلَهُ فِي «إِعْلَامِ الْمُوقَعِينَ» (ج ٣ ص ٥٣٨): (أَنَّهُمْ - يَعْنِي: الصَّحَابَةَ- لَمْ يَكُونُوا يَدْعُونَ مَا يَعْرِفُونَ مِنَ السُّنَّةِ تَقْلِيدًا لِهَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ؛ كَمَا تَفَعَّلَهُ فِرْقَةُ التَّقْلِيدِ، بَلْ مَنْ تَأَمَّلَ سِيرَةَ الْقَوْمِ رَأَى أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا ظَهَرَتْ لَهُمُ السُّنَّةُ لَمْ يَكُونُوا يَدْعُونَهَا لِقَوْلِ أَحَدٍ كَانْنَا مَنْ كَانَ). اهـ.

* وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ جَلَّلَهُ، يَرَى وَجُوبَ الرُّجُوعِ إِلَى فِقْهِ الصَّحَابَةِ ﷺ، وَإِجْمَاعِهِمْ وَهَذَا هُوَ ظَاهِرٌ مَذْهَبِهِ.^(١)

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو يَعْلَى الْحَنْبَلِيُّ جَلَّلَهُ فِي «الْعُدَّةِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» (ج ٤ ص ١٠٥٩): (وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ جَلَّلَهُ، عَلَى هَذَا فِي رِوَايَةٍ: عَبْدُ اللَّهِ، وَأَبِي الْحَارِثِ: «فِي الصَّحَابَةِ ﷺ إِذَا ائْتَفَقُوا لَمْ يُخْرَجْ مِنْ أَقْوَابِهِمْ، أَرَأَيْتَ إِنْ أَجْمَعُوا، لَهُ يُخْرَجُ مِنْ أَقْوَابِهِمْ؟، هَذَا قَوْلٌ خَبِيثٌ، قَوْلُ أَهْلِ الْبِدْعِ، لَا يَنْبَغِي أَنْ يُخْرَجَ مِنْ أَقْوَابِ الصَّحَابَةِ ﷺ إِذَا ائْتَفَقُوا»). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو يَعْلَى الْحَنْبَلِيُّ جَلَّلَهُ فِي «الْعُدَّةِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» (ج ٤ ص ١٠٩٠): (إِجْمَاعُ: أَهْلِ كُلِّ عَصْرِ حُجَّةٌ، وَلَا يَجُوزُ إِجْمَاعُهُمْ عَلَى الْخَطَأِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ كَلَامِ أَحْمَدَ جَلَّلَهُ، وَفِي رِوَايَةٍ: الْمَرْوُذِيِّ، وَقَدْ وَصَفَ أَخَذَ الْعِلْمَ، فَقَالَ: «يُنْظَرُ مَا كَانَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ: فَعَنْ أَصْحَابِهِ ﷺ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَنْ التَّابِعِينَ»). اهـ.

(١) وَأَنْظَرِ: «الْمُسَوَّدَةُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِأَلِ تَيْمِيَّةَ (ص ٣١٥)، وَ«الْعُدَّةُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِأَبِي يَعْلَى الْحَنْبَلِيِّ (ج ٤ ص ١٠٩٠).

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو دَاوُدَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ٢٧٦): عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: (الِاتِّبَاعُ: أَنْ تَتَّبَعَ مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَنْ أَصْحَابِهِ، وَهُوَ بَعْدُ فِي التَّابِعِينَ مُخِيرٌ).

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو يَعْلَى الْحَنْبَلِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْعُدَّةِ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ» (ج ٣ ص ٧٢١): (وَأَمَّا تَفْسِيرُ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ، فَيَجِبُ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ كَلَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللهُ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «إِعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ» (ج ٤ ص ١٥٣): (لَا رَيْبَ أَنَّ أَقْوَالَهُمْ فِي التَّفْسِيرِ: أَصُوبٌ مِنْ أَقْوَالِ مَنْ بَعْدَهُمْ). اهـ.

وَالْخُلَاصَةُ: أَنَّ الْحَنَابِلَةَ يَحْتَجُّونَ بِفِقْهِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، وَيَرِجِعُونَ إِلَيْهِ فِيمَا صَحَّ، وَيَجْعَلُونَهُ فِي الدَّرَجَةِ التَّالِيَةِ لِلسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ، وَهَذَا الْمَنْهَجُ، هُوَ مَنْهَجُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللهُ.

* فَالْحَنَابِلَةُ: يَعْتَبِرُونَ فِقْهَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، وَيَحْتَجُّونَ بِهِ، وَبِوُجُوبِ الْعَمَلِ بِهِ.^(١)

* وَسُئِلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللهُ؛ كَمَا فِي «الْمَسَائِلِ» لِابْنِ هَانِيٍّ (ص ٤١٨)؛ عَنِ

حَدِيثِ: الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، وَحَدِيثِ غَيْرِهِمْ، أَحَبُّ إِلَيْكَ؛ قَالَ: (عَنِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم): أَعْجَبُ إِلَيَّ).

(١) وَأَنْظُرْ: «الْعُدَّةُ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ» لِأَبِي يَعْلَى الْحَنْبَلِيِّ (ج ٣ ص ٧٢١)، وَج ٤ ص ١٠٥٩ و ١٠٦٥ و ١٠٦٦ و ١٠٩٠، وَ«الْمُسَوِّدَةُ» لِأَلِ تَيْمِيَّةَ (ص ١٧٦ و ٣١٥ و ٣١٧)، وَ«الْمَسَائِلُ» لِأَبِي دَاوُدَ (ص ٢٧٦)، وَ«رَوْضَةُ النَّاطِرِ» لِابْنِ قُدَامَةَ (ج ١ ص ٣٧٢)، وَ«شَرْحَ الْكُوكَبِ الْمُنِيرِ» لِابْنِ النَّجَّارِ (ج ٢ ص ٢١٤).

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو دَاوُدَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ٢٧٦)؛ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللهُ
سُئِلَ: إِذَا جَاءَ الشَّيْءُ عَنِ الرَّجُلِ مِنَ التَّابِعِينَ، لَا يُوجَدُ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، يَلْزَمُ الرَّجُلَ
الْأَخْذُ بِهِ؟

فَقَالَ: (لَا: وَلَكِنْ لَا يَكَادُ يَجِيءُ الشَّيْءُ عَنِ التَّابِعِينَ؛ إِلَّا وَيُوجَدُ فِيهِ عَنْ أَصْحَابِ
النَّبِيِّ ﷺ).

وَذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٤ ص ٣٣٥)؛ ثَلَاثَ رِوَايَاتٍ
عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللهُ، مِنْهَا: «وَضَعُ الْيَدَيْنِ عَلَى الصَّدْرِ فِي الصَّلَاةِ».

* وَهِيَ الْمُعْتَمَدَةُ فِي الدِّينِ، لِمُوَافَقَتِهَا الرَّسُولَ ﷺ، وَالصَّحَابَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ.

* فَالْحَنَابِلَةُ: يَنْقُلُونَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللهُ رِوَايَةً صَحِيحَةً، فِي الْإِحْتِجَاجِ بِفِقْهِ
الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، وَقَبُولِهِ فِي الشَّرْعِ مِنْ ذَلِكَ: بِ«وَضْعِ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى عَلَى
الصَّدْرِ أَثْنَاءَ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ». ^(١)

وَبَوَّبَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٤٣)؛ بَابُ: وَضْعُ
الْيَدَيْنِ عَلَى الصَّدْرِ، فِي الصَّلَاةِ: مِنَ السُّنَّةِ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «صِفَةِ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ» (ج ١ ص ٢١٥):
(وَكَانَ يَضَعُهُمَا عَلَى الصَّدْرِ، وَقَوْلُهُ: «عَلَى الصَّدْرِ»، هَذَا الَّذِي ثَبَتَ عَنْهُ ﷺ، وَلَمْ يَثْبُتْ
غَيْرُهُ). ^(١)

(١) وَأَنْظَرِ: «الْمَسَائِلُ» لِأَبِي دَاوُدَ (ص ٢٧٦)، وَالْعُدَّةُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ لِأَبِي يَعْلَى الْحَنْبَلِيِّ (ج ٣ ص ٧٢١
و ٧٢٤)، وَ«فَتْحِ الْبَارِي» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٤ ص ٣٣٥)، وَ«الْفُرُوعُ» لِابْنِ مَفْلُحٍ (ج ١ ص ٤١٢).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٤ ص ٣٣٥): (وَرُوِيَ عَنِ

عَلِيِّ، وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: «أَنَّهُ يَضَعُهُمَا عَلَى صَدْرِهِ»، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ التِّرْمِذِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٣٣): «الْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْ

أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ عَلَى هَذَا: يَرُونَ أَنَّ يَضَعُ الرَّجُلُ، يَمِينَهُ

عَلَى شِمَالِهِ فِي الصَّلَاةِ».

قُلْتُ: فَوَضِعُ الْيَدَيْنِ عَلَى السُّرَّةِ فِي الصَّلَاةِ؛ لَمْ يَعْرِفْهُ الصَّحَابَةُ رضي الله عنهم، وَلَمْ يُنْقَلْ

عَنْهُمْ ذَلِكَ، وَمَا لَمْ يَعْرِفْهُ الصَّحَابَةُ الْكِرَامُ فَلَيْسَ مِنَ الدِّينِ بِلَا شَكٍّ، وَإِنْ عَمِلَ بِهِ

النَّاسُ كُلُّهُمْ فِي هَذَا الزَّمَانِ الْحَاضِرِ.

فَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ رحمته قَالَ: «مَا لَمْ يَعْرِفْهُ الْبَدْرِيُّونَ فَلَيْسَ مِنَ الدِّينِ!». (١)

وَعَنِ الْأَوْزَاعِيِّ رحمته قَالَ: «الْعِلْمُ مَا جَاءَ عَنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَمَا لَمْ يَجِئْ

عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِعِلْمٍ». (٣)

(١) يُعْنِي: حَدِيثُ: «يُوضَعُ الْيَدَيْنِ تَحْتَ السُّرَّةِ، أَوْ فَوْقَ السُّرَّةِ»، لَمْ يَصِحَّ.

(٢) أَنْتَرُ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ١ ص ٧٧١)، وَ(ج ٢ ص ٩٤٥).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

(٣) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ١ ص ٧٦٩).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قُلْتُ: إِنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَدْ عَاصَرُوا التَّشْرِيْعَ، وَعَايَنُوا التَّنْزِيلَ، وَفَهِمُوا مَقَاصِدَهُ، وَقَدْ كَانَتْ وَقَائِعُهُمْ، وَقَضَايَاهُمْ سَبَبًا لِنُزُولِ بَعْضِ الْآيَاتِ، وَلَا سِيَّمَا التَّشْرِيْعِيَّةِ مِنْهَا.

* كَمَا أَنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ نَزَلَ بِلُغَتِهِمْ، وَعَلَى مَعْهُودِهِمْ فِي الْخِطَابِ؛ لِذَلِكَ كَانَتْ أَقْوَالُهُمْ مَرْجِعًا أَسَاسِيًّا لِفَهْمِ كَثِيرٍ مِنْ نُصُوصِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، وَلَا يُمَكِّنُ تَجَاوُزَ أَقْوَالِهِمْ؛ إِذْ لَهَا أَهْمِيَّةٌ خَاصَّةٌ لِدِرَاسَةِ التَّفْسِيرِ.

* فَالْمُفَسِّرُ إِذَا لَمْ يَجِدْ فِي السُّنَّةِ بَيَانًا رَجَعَ إِلَى أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ؛ فَإِنَّهُمْ أَدْرَى بِذَلِكَ لِمَا شَاهَدُوهُ مِنَ الْقَرَائِنِ، وَالْأَحْوَالِ عِنْدَ نُزُولِهِ، وَلِمَا اخْتَصَّصُوا بِهِ مِنَ الْفَهْمِ التَّامِّ، وَالْعِلْمِ الصَّحِيحِ، وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ.^(١)

أَمَّا الْمُتَأَخَّرُونَ؛ فَإِنَّهُمْ مَعَ سُلوِكِهِمْ هَذَا الْمَنْهَجَ الْوَارِدَ عَنِ السَّلَفِ.

* إِلَّا أَنَّهُمْ تَوَسَّعُوا فِي حَمْلِ لِكَثِيرٍ مِنْ أَلْفَاظِ النُّصُوصِ عَلَى الْمُحْتَمَلَاتِ اللَّغَوِيَّةِ الَّتِي ظَهَرَتْ لَهُمْ مِنْ خِلَالِ فَتَاوِيهِمْ، وَالَّتِي لَمْ تَكُنْ وَارِدَةً عَنِ السَّلَفِ.

* وَلِذَا ظَهَرَتْ عِنْدَهُمْ بَعْضُ الْأَقْوَالِ الشَّاذَّةِ فِي التَّفْسِيرِ لِنُصُوصِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ

وَالْأَثَارِ.

قُلْتُ: فَكَانَ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ فِي زَمَنِ الْإِحْتِجَاجِ اللَّغَوِيِّ، لِذَا فَإِنَّ الْأَصْلَ أَنَّ يُحْتَجَّجَ بِكَلَامِهِمْ، وَكَذَا تَفْسِيرُهُمْ لِأَلْفَاظِهِمْ الَّتِي يَتَدَاوَلُونَهَا، وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ تَفْسِيرُهُمْ لِعَرَبِيَّةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.^(١)

(١) وَأَنْظُرْ: «التَّحْبِيرَ فِي عِلْمِ التَّفْسِيرِ» لِلشُّبُوطِيِّ (ص ٣٢٤).

* وَهَذَا يُبْنَى عَلَيْهِ أَنَّ تَفْسِيرَ السَّلَفِ مُقَدَّمٌ عَلَى تَفْسِيرِ غَيْرِهِمْ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٣٦١): (فَإِنَّ

الصَّحَابَةَ، وَالتَّابِعِينَ، وَالْأُمَّةَ إِذَا كَانَ لَهُمْ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ قَوْلٌ؛ وَجَاءَ قَوْمٌ فَسَّرُوا الْآيَةَ بِقَوْلٍ آخَرَ؛ لِأَجْلِ مَذْهَبٍ اعْتَقَدُوهُ... وَفِي الْجُمْلَةِ: مَنْ عَدَلَ عَنِ مَذَاهِبِ الصَّحَابَةِ،

وَالتَّابِعِينَ، وَتَفْسِيرِهِمْ إِلَى مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ كَانَ مُخْطِئًا فِي ذَلِكَ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «إِغَاثَةِ اللَّهْفَانِ» (ج ٢ ص ٦٧٥): (الصَّحَابَةُ هُمْ

أَفْقَهُ الْأُمَّةُ، وَأَعْلَمُهُمْ بِالْمَعَانِي الْمُؤَثَّرَةِ فِي الْأَحْكَامِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٩ ص ٢٠٠):

(وَلِلصَّحَابَةِ فَهْمٌ فِي الْقُرْآنِ يَخْفَى عَلَى أَكْثَرِ الْمُتَأَخِّرِينَ، كَمَا أَنَّ لَهُمْ مَعْرِفَةً بِأُمُورٍ مِنْ

(١) فَإِذَا خَفِيَ عَلَيْكُمْ شَيْءٌ مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، فَاتَّبِعُوهُ فِي ذَلِكَ لُغَةَ الْعَرَبِ.

قُلْتُ: فَإِذَا خَفِيَ عَلَى أَحَدِ التَّفْسِيرِ الصَّحِيحِ لِلنَّصِّ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَمْ يَرْجِعْ إِلَى لُغَةِ الْعَرَبِ عِنْدَ تَفْسِيرِهِ لِلنَّصِّ،

بَلْ رَجَعَ إِلَى مَا دُونَ تَفْسِيرِ السَّلَفِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

* فَتَفْسِيرُ الصَّحَابَةِ الَّذِي لَا يَدْرِكُ بِالرَّأْيِ وَالْإِجْتِهَادِ، فَهَذَا يُعَدُّ مِنْ قِبَلِ الرَّوَايَةِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ فِي مِثْلِ هَذَا أَنْ

يَكُونَ عَنْ سَمَاعٍ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ ابْنُ الطَّبِيبِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمُعْتَمَدِ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ» (ج ٢ ص ١٧٤): (فَأَمَّا إِذَا قَالَ الصَّحَابِيُّ قَوْلًا لَا مَجَالَ

لِلْإِجْتِهَادِ فِيهِ، فَحُسْنُ الظَّنِّ بِهِ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ قَالَهُ عَنْ طَرِيقٍ، فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْإِجْتِهَادُ، فَلَيْسَ إِلَّا أَنَّهُ سَمِعَهُ عَنِ

النَّبِيِّ ﷺ). اهـ

* كَذَلِكَ تَفْسِيرُ الصَّحَابَةِ الْمُعْتَمَدُ عَلَى اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ: فَهَذَا النَّوعُ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ؛ لِأَنَّهُمْ أَهْلُ اللِّسَانِ الَّذِينَ

نَزَلَ إِلَيْهِمُ الذِّكْرُ الْحَكِيمُ.

* وَكُلُّهُمْ الْمَرْجِعُ فِي فَهْمِهِ، وَأَمِثْلُهُ هَذَا النَّوعُ كَثِيرَةٌ جِدًّا.

السُّنَّةِ، وَأَحْوَالِ الرَّسُولِ ﷺ، لَا يَعْرِفُهَا أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ، فَإِنَّهُمْ شَهِدُوا الرَّسُولَ ﷺ،
وَالْتَنْزِيلَ، وَعَايَنُوا الرَّسُولَ ﷺ، وَعَرَفُوا مِنْ أَقْوَالِهِ، وَأَفْعَالِهِ، وَأَحْوَالِهِ مِمَّا يَسْتَدِلُّونَ بِهِ
عَلَى مُرَادِهِمْ، مَا لَمْ يَعْرِفْهُ أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ الَّذِينَ لَمْ يَعْرِفُوا ذَلِكَ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٩ ص ٢٠٠):
(فَالْمَقْصُودُ بَيَانُ طُرُقِ الْعِلْمِ وَأَدِلَّتِهِ، وَطُرُقِ الصَّوَابِ.

* وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْقُرْآنَ قَرَأَهُ الصَّحَابَةُ، وَالتَّابِعُونَ، وَتَابِعُوهُمْ، وَأَنَّهُمْ كَانُوا أَعْلَمَ
بِتَفْسِيرِهِ وَمَعَانِيهِ، كَمَا أَنَّهُمْ أَعْلَمُ بِالْحَقِّ الَّذِي بَعَثَ اللهُ بِهِ رَسُولَهُ ﷺ، فَمَنْ خَالَفَ
قَوْلَهُمْ، وَفَسَّرَ الْقُرْآنَ بِخِلَافِ تَفْسِيرِهِمْ، فَقَدْ أَخْطَأَ فِي الدَّلِيلِ^(١)، وَالْمَدْلُولِ^(٢) جَمِيعًا).

اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ٦): (وَالْغَرَضُ أَنَّكَ
تَطْلُبُ تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ مِنْهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُ، فَمِنَ السُّنَّةِ... وَإِذَا لَمْ تَجِدِ التَّفْسِيرَ فِي الْقُرْآنِ
وَلَا فِي السُّنَّةِ، رَجَعْنَا فِي ذَلِكَ إِلَى أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ، فَإِنَّهُمْ أَدْرَى بِذَلِكَ، لِمَا شَاهَدُوا
مِنَ الْقُرْآنِ، وَالْأَحْوَالِ الَّتِي اخْتَصَّوْا بِهَا، وَلِمَا لَهُمْ مِنَ الْفَهْمِ التَّامِّ، وَالْعِلْمِ الصَّحِيحِ،
وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ، لَا سِيَّمَا عُلَمَاؤُهُمْ وَكِبْرَاؤُهُمْ، كَالْأَيْمَةِ الْأَرْبَعَةِ وَالْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ،
وَالْأَيْمَةِ الْمَهْدِيِّينَ، وَعَبْدَ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، رَحِمَهُ اللهُ... وَإِذَا لَمْ تَجِدِ التَّفْسِيرَ فِي الْقُرْآنِ، وَلَا

(١) أَخْطَأَ فِي الدَّلِيلِ؛ لِأَنَّهُ فَسَّرَهُ بِغَيْرِ الْمُرَادِ بِهِ.

(٢) وَأَخْطَأَ فِي الْمَدْلُولِ؛ حَيْثُ أَتَى بِمَعْنَى مُخَالَفٍ لِمَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلْفُ.

وَانظُرْ: «شَرْحَ مُقَدِّمَةِ التَّفْسِيرِ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ص ١٢٥).

فِي السُّنَّةِ، وَلَا وَجَدْتُهُ عَنِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، فَقَدْ رَجَعَ كَثِيرٌ مِنَ الْأُئِمَّةِ فِي ذَلِكَ إِلَى أَقْوَالِ التَّابِعِينَ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رحمته الله فِي «شَرْحِ الْقَوَاعِدِ الْمُثَلَّى» (ص ٢٥٧): (أَتَدْرِي مِنَ السَّلَفِ؟، السَّلَفُ: هُمُ الرَّسُولُ صلى الله عليه وسلم، وَالْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ، وَالصَّحَابَةُ رضي الله عنهم، وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ مِنْ أُمَّةِ الْهُدَى وَالْحَقِّ، فَكَيْفَ تَكُونُ طَرِيقَةُ الْخَلْفِ أَهْدَى مِنْهُمْ!). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رحمته الله فِي «شَرْحِ الْقَوَاعِدِ الْمُثَلَّى» (ص ٢٨٥): (فَوَجَبَ حَمْلُ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ صلى الله عليه وسلم عَلَى ظَاهِرِهِ الْمَفْهُومِ بِذَلِكَ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ). اهـ

قُلْتُ: وَاللَّهِ تَعَالَى خَاطَبَ النَّاسَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ، لِيَعْقِلُوا الْكَلَامَ، وَيَفْهَمُوهُ عَلَى مَا يَمْتَنِّصِيهِ هَذَا اللِّسَانُ الْعَرَبِيُّ.
فَتَفْسِيرُ الْقُرْآنِ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ: أَصْلٌ عِنْدَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، فَهِيَ مَصْدَرٌ لِلتَّفْسِيرِ، لِأَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الشُّورَى: ٧].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا لِيُنذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَبُشْرَى لِلْمُحْسِنِينَ﴾ [الْأَخْقَافُ: ١٢].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الزُّمَرُ: ٢٨].

قُلْتُ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى الْقُرْآنَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ: لِيَعْقِلَهُ الْمُخَاطَبُونَ، فَيَتَّبِعِينَ لَهُمْ مَا نَزَلَ إِلَيْهِمْ، وَلَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ.

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِيمِينُ رحمته فِي «فَتْحِ رَبِّ الْبَرِيَّةِ»

(ص ٤٩): (فَإِنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِلُغَةِ الْعَرَبِ، وَالصَّحَابَةَ رضي الله عنهم). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْقَصَّابُ رحمته فِي «الْفُصُولِ فِي الْأُصُولِ» (ج ٦ ص ٤٠١ - بَيَانُ

تَلْبِيسِ الْجَهْمِيَّةِ): (إِنْ كَانَ السَّلْفُ صَحَابِيًّا، فَتَأْوِيلُهُ مَقْبُولٌ مُتَّبَعٌ، لِأَنَّهُ شَاهِدَ

الْوَحْيِ وَالتَّنْزِيلِ، وَعَرَفَ التَّفْسِيرَ وَالتَّأْوِيلَ). اهـ

وَعَنِ الْإِمَامِ مَسْرُوقٍ رحمته قَالَ: (مَا قَالَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ صلوات الله عليهم عَنْ شَيْءٍ، إِلَّا

وَعِلْمُهُ فِي الْقُرْآنِ، وَلَكِنْ عَلِمْنَا قَصْرَ عَنْهُ)

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو خَيْثَمَةَ فِي «الْعِلْمِ» (ص ٥٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَّفَقِ»

(١٩٥) مِنْ طَرِيقِ أَبِي نُعَيْمٍ، وَوَكَيْعٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ مُسْلِمِ بْنِ صُبَيْحٍ عَنِ

مَسْرُوقٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «الْفَتَاوَى الْحَمَوِيَّةِ الْكُبْرَى» (ص ٢٩٨).

وَسَبَبُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ بِأَثَارِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم:

(١) لِأَنَّهُمُ الْمُخْتَارُونَ لِصُحْبَةِ أَشْرَفِ الْخَلْقِ.

(٢) لِأَنَّهُمُ الطَّرِيقُ الْوَحِيدُ لِلْفَهْمِ الصَّحِيحِ لِلْقُرْآنِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْقُرْآنَ طَبَقَهُ

النَّبِيُّ صلوات الله عليه، وَالَّذِي نَقَلَ سُنَّةَ النَّبِيِّ صلوات الله عليهم هُمْ الصَّحَابَةُ رضي الله عنهم.

(٣) لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم اهْتَمُّوا بِمَعْرِفَةِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْآيَاتِ اهْتِمَامَ التَّلَامِيذِ النَّجَبَاءِ بِمَا يَقُولُهُ رضي الله عنهم لَهُمْ.

(٤) لِأَنَّهُمْ تَعَلَّمُوا الْكَيْفِيَّةَ الصَّحِيحَةَ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ.

(٥) التَّمَكَّنُ فِي مَعْرِفَةِ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ قَبْلَ فُشُوِّ اللَّحْنِ، مَعْرِفَةٌ فِطْرِيَّةٌ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّاطِئِيُّ رحمته الله فِي «الْمُؤَافَقَاتِ» (ج ٣ ص ٣٣٨): (فَأِنَّهُمْ عَرَبٌ فَصَحَاءٌ، لَمْ تَتَغَيَّرْ أَلْسِنَتُهُمْ، وَلَمْ تَنْزِلْ عَنْ رُتْبَتِهَا الْعُلْيَا فَصَاحَتُهُمْ؛ فَهَمْ أَعْرَفُ فِي فَهْمِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ غَيْرِهِمْ). اهـ

(٦) مُشَاهَدَتُهُمْ لِمَا نَزَلَ فِيهِ الْوَحْيِ مِنَ الْوَقَائِعِ، وَمُبَاشَرَتُهُمْ لِسُنَّةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَمَعْرِفَةُ عَادَاتِ الْعَرَبِ وَأَحْوَالِهَا الَّتِي نَزَلَ الْقُرْآنُ لِيُبَيِّنَ عِلَاجَهَا. وَتَفْسِيرُ الصَّحَابِيِّ الَّذِي يَعُودُ إِلَى الْبَحْثِ الْمُحَقَّقِ.

* فَيَصْدُرُ التَّفْسِيرُ مِنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم بُدُونِ نَكِيرٍ؛ يَعْنِي: فَيُفَسِّرُ الصَّحَابَةُ هَذَا

التَّفْسِيرَ، لِمَا يَتَعَلَّقُ بِاسْتِنْبَاطِ صَحِيحٍ فِي فَهْمِهِمُ الصَّحِيحِ لِلآيَةِ، وَلِمَا لَهُ مِنْ تَعَلُّقٍ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.^(١)

قُلْتُ: وَمَرْجِعُ تَفْسِيرِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم إِلَى شَيْئَيْنِ: إِمَّا نَقْلٌ، وَإِمَّا بَحْثٌ.

(١) وَأَنْظَرُ: «جَامِعُ بَيَانِ الْعِلْمِ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ٢ ص ١٩٨)، وَ«جَامِعُ الْبَيَانِ» لِلطَّبْرِيِّ (ج ١ ص ٦٠)، وَ (ج ٧ ص ٢٥٧)، وَ«الْمُؤَافَقَاتِ» لِلشَّاطِئِيِّ (ج ٣ ص ٣٣٨)، وَ«الصَّحِيحِ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٦ ص ٣٢)، وَ«الرَّدَّ عَلَى الْبَكْرِيِّ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٢ ص ٧٢٩)، وَ«الْفَتَاوَى» لَهُ (ج ٢٠ ص ١٤)، وَ«التَّحْرِيرَ وَالتَّنْوِيرَ» لِابْنِ عَاشُورٍ (ج ١ ص ١٠)، وَ«تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ١ ص ٣١٩)، وَ«فَتْحَ الْبَارِيِّ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٥٥٣)، وَ«تَلْخِيصَ الْحَبِيرِ» لَهُ (ج ١ ص ٢٦)، وَ«الْجَامِعَ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» لِلْفَرُطِيِّ (ج ١ ص ٦٦)، وَ«السُّنَنَ» لِأَبِي دَاوُدَ (ج ١ ص ٤٠٦).

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْبُكْرِيِّ» (ج ٢ ص ٧٢٩):

(وَالْعِلْمُ شَيْئَانِ: إِمَّا نَقْلٌ مَصَدَّقٌ، وَإِمَّا بَحْثٌ مُحَقَّقٌ). اهـ

قُلْتُ: فَتَفْسِيرُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ لَا يَخْرُجُ عَنْ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ: النَّقْلُ؛ وَهُوَ الرِّوَايَةُ،

وَالْعَقْلُ: وَهُوَ الْبَحْثُ وَالْاجْتِهَادُ.

* فَيُصْرَحُ الصَّحَابِيُّ بِالنَّقْلِ الْمُصَدَّقِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَي: أَنْ يُصْرَحَ الصَّحَابِيُّ

بِنِسْبَتِهِ التَّفْسِيرِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَهَذَا مَرْفُوعًا قَطْعًا.

* أَوْ يُفَسِّرُ الصَّحَابِيُّ الْآيَةَ بِمَا لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِرَأْيِ ارْتَاةِ الصَّحَابِيِّ،

فَهَذَا لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ.

* أَوْ يَقُولُ الصَّحَابِيُّ: «مِنَ السُّنَّةِ كَذَا»، وَ«سُنَّةٌ»، فَذَهَبَ عَدَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى

أَنَّهُ مَرْفُوعٌ.

قُلْتُ: وَمَنْ خَالَفَ ذَلِكَ، فَقَدْ تَرَكَ الْعَمَلَ، بِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، وَصَحَابَتُهُ

الْكَرَامُ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٢٦): (وَإِذَا ذَكَرُوا

نِزَاعَ الْمُتَأَخِّرِينَ لَمْ يَكُنْ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ أَنْ يَجْعَلَ هَذِهِ مِنْ مَسَائِلِ الْاجْتِهَادِ الَّتِي يَكُونُ

كُلُّ قَوْلٍ مِنْ تِلْكَ الْأَقْوَالِ سَائِعًا لَمْ يُخَالَفْ إِجْمَاعًا؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنْ أَصُولِ الْمُتَأَخِّرِينَ

مُحَدَّثٌ مُبْتَدَعٌ فِي الْإِسْلَامِ، وَمَسْبُوقٌ بِإِجْمَاعِ السَّلَفِ عَلَى خِلَافِهِ، وَالنِّزَاعُ الْحَادِثُ

بَعْدَ إِجْمَاعِ السَّلَفِ خَطَأً قَطْعًا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «دَرِّعِ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» (ج ٧ ص ٦٧٢): (وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ السَّلْفَ كَانُوا أَكْمَلَ النَّاسِ فِي مَعْرِفَةِ الْحَقِّ وَأَدَلَّتِهِ، وَالْجَوَابُ عَمَّا يُعَارِضُهُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣ ص ١٥٧): (ثُمَّ مِنْ طَرِيقَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: اتِّبَاعُ آثَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَاطِنًا وَظَاهِرًا، وَاتِّبَاعُ سَبِيلِ السَّابِقِينَ الْأَوْلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَلَايِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «إِجْمَالِ الْإِصَابَةِ» (ص ٦٦): (الْمُعْتَمَدُ أَنَّ التَّابِعِينَ أَجْمَعُوا عَلَى اتِّبَاعِ الصَّحَابَةِ ﷺ فِيمَا وَرَدَ عَنْهُمْ، وَالْأَخْذِ بِقَوْلِهِمْ وَالْفَتْيَا بِهِ، مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَكَانُوا مِنْ أَهْلِ الْإِجْتِهَادِ أَيْضًا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٢٤): عَنْ تَفْضِيلِ السَّلْفِ عَلَى الْخَلْفِ: (وَلِهَذَا كَانَ مَعْرِفَةُ أَقْوَالِهِمْ فِي الْعِلْمِ وَالِدِينِ وَأَعْمَالِهِمْ خَيْرًا، وَأَنْفَعَ مِنْ مَعْرِفَةِ أَقْوَالِ الْمُتَأَخِّرِينَ وَأَعْمَالِهِمْ فِي جَمِيعِ عُلُومِ الدِّينِ وَأَعْمَالِهِ، كَالْتَفْسِيرِ، وَأُصُولِ الدِّينِ، وَفُرُوعِهِ، وَالرُّهُدِ، وَالْعِبَادَةِ، وَالْأَخْلَاقِ، وَالْجِهَادِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَإِنَّهُمْ أَفْضَلُ مِمَّنْ بَعْدَهُمْ، كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، فَالِاقْتِدَاءُ بِهِمْ خَيْرٌ مِنَ الْإِقْتِدَاءِ بِمَنْ بَعْدَهُمْ، وَمَعْرِفَةُ إِجْمَاعِهِمْ وَنَزَاعِهِمْ فِي الْعِلْمِ وَالِدِينِ خَيْرٌ، وَأَنْفَعُ مِنْ مَعْرِفَةِ مَا يُذَكَّرُ مِنْ إِجْمَاعِ غَيْرِهِمْ وَنَزَاعِهِمْ. وَذَلِكَ أَنَّ إِجْمَاعَهُمْ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعْصُومًا). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الدَّارِمِيُّ رحمته فِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» (ص ٢١٠): (فَإِنْ كُنْتُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَعَلَى مِنْهَاجِ أَسْلَافِهِمْ، فَاقْتَبِسُوا الْعِلْمَ مِنْ آثَارِهِمْ، وَاقْتَبِسُوا الْهُدَى مِنْ سَبِيلِهِمْ، وَارْضُوا بِهِذِهِ الْآثَارِ إِمَامًا، كَمَا رَضِيَ الْقَوْمُ بِهَا لِأَنفُسِهِمْ إِمَامًا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٢٥): (يَحْكُونَ إِجْمَاعًا وَزِنَاعًا وَلَا يَعْرِفُونَ مَا قَالَ السَّلَفُ فِي ذَلِكَ الْبَتَّةَ، بَلْ قَدْ يَكُونُ قَوْلُ السَّلَفِ خَارِجًا عَنِ أَقْوَالِهِمْ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ص ٣٥١): (فَمَوْقِفُ الْمُسْلِمِ مِنْ صَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ احْتِرَامُهُمْ، وَالتَّرَضِّيُّ عَنْهُمْ، وَالِاقْتِدَاءُ بِهِمْ، وَاتِّبَاعُهُمْ، وَالدَّفَاعُ عَنْ أَعْرَاضِهِمْ، هَذَا هُوَ مَوْقِفُ الْمُسْلِمِ مِنْ صَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبَرْبَهَارِيُّ رحمته فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ص ٤٢١): (فَاللَّهُ اللَّهُ فِي نَفْسِكَ، وَعَلَيْكَ بِالْآثَرِ، وَأَصْحَابِ الْآثَرِ، وَالتَّقْلِيدِ^(١)، فَإِنَّ الدِّينَ إِنَّمَا هُوَ بِالتَّقْلِيدِ، يَعْنِي:

(١) قُلْتُ: وَالْمَرَادُ بِالتَّقْلِيدِ هُنَا: هُوَ الْإِتِّبَاعُ، وَهُوَ التَّقْلِيدُ الْمَحْمُودُ، وَكَيْسَ هُوَ مِنَ التَّقْلِيدِ الْمَذْمُومِ الَّذِي عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ وَالْمُعَاصِرِينَ مِنَ الْمَذْهَبِيِّينَ، وَالْحَزْبِيِّينَ الَّذِينَ هَلَكُوا بِسَبَبِ التَّقْلِيدِ الْأَعْمَى لِأَفْكَارِهِمْ، وَالتَّعَصُّبِ لَهَا.

قُلْتُ: فَالتَّقْلِيدُ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ مَعْرِفَةٍ مَا عَلَيْهِ الْمُقَلِّدُ مِنْ حَقٍّ، أَوْ بَاطِلٍ، فَهَذَا هُوَ التَّقْلِيدُ الْمَذْمُومُ، وَهُوَ الْمَرْدُودُ فِي الدِّينِ.

* إِذَا فَالتَّقْلِيدُ بِمَعْنَى الْإِتِّبَاعِ مَا عَلَيْهِ الْمُقَلِّدُ مِنَ الْحَقِّ، فَهَذَا مَحْمُودٌ فِي الدِّينِ؛ لِأَنَّهُ تَقْلِيدٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَأَصْحَابِهِ رضي الله عنهم.

لِلنَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَمَنْ قَبَلْنَا لَمْ يَدْعُونَا فِي لَبْسٍ، فَقَلَّدَهُمْ
وَاسْتَرَحَّ، وَلَا تُجَاوِزِ الْأَثْرَ، وَأَهْلَ الْأَثْرِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَلَائِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِجْمَالِ الْإِصَابَةِ» (ص ٥٧)؛ عَنْ إِجْمَاعِ
الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ: (فَهُوَ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِجْمَاعَهُمْ حُجَّةٌ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «أَعْلَامِ الْمُوقَعِينَ» (ج ٥ ص ٥٦٠): (وَأَمَّا
تَخْصِيصُ اتِّبَاعِهِمْ - يَعْنِي الصَّحَابَةَ - بِأُصُولِ الدِّينِ دُونَ فُرُوعِهِ، فَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ
الْإِتِّبَاعَ عَامًّا). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «أَعْلَامِ الْمُوقَعِينَ» (ج ٣ ص ٤٧٤): (وَتَقْلِيدُهُمْ
- يَعْنِي الصَّحَابَةَ - اتِّبَاعٌ لَهُمْ، فَفَاعِلُهُ مِمَّنْ ﷺ). اهـ

وَقَالَ الْمُفَسِّرُ الْجِصَّاصُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٢٣): (الْقَوْلُ إِذَا
ظَهَرَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَاسْتَفَاضَ، وَلَمْ يُوْجَدْ لَهُ مِنْهُمْ مُخَالِفٌ، فَهُوَ إِجْمَاعٌ
وَحُجَّةٌ عَلَى مَنْ بَعْدَهُمْ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِسْتِدْكَارِ» (ج ١ ص ٣٥٥): (فَإِنَّهُمْ
أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا مُخَالِفَ لَهُمْ مِنْهُمْ، وَسَائِرُ الْأَقْوَالِ جَاءَتْ عَنْ غَيْرِهِمْ،
وَلَا يَجُوزُ عِنْدَنَا الْخِلَافُ عَلَيْهِمْ بِغَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ بَعْدَهُمْ،
وَالنَّفْسُ تَسْكُنُ إِلَيْهِمْ؛ فَأَيْنَ الْمَهْرَبُ عَنْهُمْ دُونَ سُنَّةِ وَلَا أَصْلِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبَرْبَهَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ص ٢٧٣): (مَنْ ثَبَّتَ عَلَى قَوْلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَمْرِهِ، وَأَمَرَ أَصْحَابِهِ، وَلَمْ يَتَخَطَّ أَحَدًا مِنْهُمْ، وَلَمْ يَجَاوِزْ أَمْرَهُمْ، وَوَسَعَهُ مَا وَسَعَهُمْ، وَلَمْ يَرْغَبْ عَن طَرِيقَتِهِمْ وَمَذْهَبِهِمْ، وَعَلِمَ أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْإِسْلَامِ الصَّحِيحِ، وَالْإِيمَانِ الصَّحِيحِ، فَقَلَّدَهُمْ دِينَهُ وَاسْتَرَاحَ، وَعَلِمَ أَنَّ الدِّينَ إِنَّمَا هُوَ بِالتَّقْلِيدِ^(١))، وَالتَّقْلِيدُ لِأَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «أُصُولِ السُّنَّةِ» (ص ٧): (أُصُولُ السُّنَّةِ عِنْدَنَا: التَّمَسُّكُ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَالْإِقْتِدَاءُ بِهِمْ، وَتَرْكُ الْبِدْعِ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ فَهِيَ ضَالَّةٌ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ١١٨): (مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ نَقْلِ الثَّقَاتِ، وَجَاءَ عَنِ الصَّحَابَةِ وَصَحَّ عَنْهُمْ، فَهُوَ عِلْمٌ يُدَانُ بِهِ، وَمَا أُحْدِثَ بَعْدَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَصْلٌ فِيمَا جَاءَ عَنْهُمْ، فَبَدْعَةٌ وَضَالَّةٌ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبَرْبَهَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ص ٣٠١): (وَالْجَمَاعَةُ: اجْتَمَعَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ص ٣٠١): (وَأَوَّلُ الْجَمَاعَةِ، وَمَقْدَمُ الْجَمَاعَةِ: صَحَابَةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ الَّذِينَ هُمْ أَفْضَلُ الْقُرُونِ، مَا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ صَحَابَةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَهُوَ الْجَمَاعَةُ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مَنْ كَانَ عَلَى الْحَقِّ فَهُوَ

(١) قُلْتُ: وَالْمُرَادُ بِالتَّقْلِيدِ: هُوَ الْإِتْبَاعُ وَالْإِقْتِدَاءُ فِي الدِّينِ.

الْجَمَاعَةَ، فَالَّذِي عَلَى الْحَقِّ يُسَمَّى جَمَاعَةً، وَلَوْ كَانَ وَاحِدًا، وَلَوْ كَانَ النَّاسُ كُلُّهُمْ عَلَى خِلَافِهِ، إِذْ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالْجَمَاعَةِ الْكَثْرَةَ، بَلِ الْمُرَادُ بِالْجَمَاعَةِ مَنْ كَانُوا عَلَى الْحَقِّ، وَلَوْ كَانُوا طَائِفَةً يَسِيرَةً). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبَرْبَهَارِيُّ رحمته الله فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ص ٤٣٥): (وَاعْلَمْ أَنَّ الدِّينَ إِنَّمَا هُوَ التَّقْلِيدُ^(١))، وَالتَّقْلِيدُ لِأَصْحَابِ مُحَمَّدٍ عليه السلام). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «الْفُرْقَانِ» (ص ٦٦): (وَالْمَقْصُودُ: أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ لَمْ يَصِيرُوا يَعْتَمِدُونَ فِي دِينِهِمْ لَا عَلَى الْقُرْآنِ، وَلَا عَلَى الْإِيمَانِ الَّذِي جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ عليه السلام بِخِلَافِ السَّلَفِ؛ فَلِهَذَا كَانَ السَّلَفُ أَكْمَلَ عِلْمًا وَإِيمَانًا، وَخَطْوُهُمْ أَحْفَ، وَصَوَابُهُمْ أَكْثَرُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «الْفُرْقَانِ» (ص ١٥٦): (قَوْلُنَا الَّذِي نَقُولُ بِهِ وَدِيَانَتُنَا الَّتِي نَدِينُ بِهَا: التَّمَسُّكُ بِكِتَابِ رَبِّنَا، وَسُنَّةِ نَبِيِّنَا، وَمَا جَاءَ عَنِ الصَّحَابَةِ عليهم السلام وَالتَّابِعِينَ، وَأُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «مُخْتَصَرِ الْفَتَاوَى الْمِصْرِيَّةِ» (ص ٥٥٦): (فَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ يَأْخُذُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِدُونِ أَنْ يَقْتَدِيَ بِالصَّحَابَةِ، وَيَتَّبِعَ غَيْرَ سَبِيلِهِمْ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالضَّلَالِ). اهـ

(١) قُلْتُ: وَالْمُرَادُ مِنَ التَّقْلِيدِ الْإِتْبَاعُ لِلنَّبِيِّ عليه السلام، وَأَصْحَابِهِ الْكِرَامِ فِي الدِّينِ.

* فَقَلَّدُوهُمْ وَاسْتَرَحَّحُوا، فَلَا تُكَلِّفُ نَفْسَكَ فَقَدْ كُفِّيتَ، فَإِنَّكَ عَلَى الْحَقِّ إِذَا قَلَّدْتَهُمْ.

وَانظُرْ: «شَرْحُ السُّنَّةِ» لِلشَّيْخِ الْفُورَزَانِ (ص ٤٢٢).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٢٥): (وَأَمَّا الْمُتَأَخَّرُونَ الَّذِينَ لَمْ يَتَحَرَّوْا مُتَابَعَتَهُمْ، وَسُلُوكَ سَبِيلِهِمْ، وَلَا لَهُمْ خِبْرَةٌ بِأَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ، بَلْ هُمْ فِي كَثِيرٍ مِمَّا يَتَكَلَّمُونَ بِهِ فِي الْعِلْمِ، وَيَعْمَلُونَ بِهِ لَا يَعْرِفُونَ طَرِيقَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فِي ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالرَّأْيِ وَالرُّهْدِ وَالتَّصَوُّفِ.

* فَهَؤُلَاءِ تَجِدُ عُمَدَتَهُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأُمُورِ الْمُهَمَّةِ فِي الدِّينِ إِنَّمَا هُوَ عَمَّا يَظُنُّونَهُ مِنَ الْإِجْمَاعِ، وَهُمْ لَا يَعْرِفُونَ فِي ذَلِكَ أَقْوَالَ السَّلَفِ الْأَبْتَةِ، أَوْ عَرَفُوا بَعْضَهَا وَلَمْ يَعْرِفُوا سَائِرَهَا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «رِسَالَتِهِ» (ص ٢٤): (يَجِبُ اتِّبَاعُ طَرِيقَةِ السَّلَفِ مِنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ، فَإِنَّ إِجْمَاعَهُمْ حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُخَالَفَهُمْ فِيمَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ، لَا فِي الْأَصُولِ، وَلَا فِي الْفُرُوعِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ الْقَوَاعِدِ الْمُثَلَّى» (ص ٢٥٧): (أَتَدْرِي - أَيُّهَا الْمُتَعَالِمُ - مَنْ السَّلَفُ؟ السَّلَفُ هُمُ الرَّسُولُ ﷺ وَالْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ وَالصَّحَابَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ مِنْ أُمَّةِ الْهُدَى وَالْحَقِّ، فَكَيْفَ تَكُونُ طَرِيقَةُ الْخَلْفِ أَهْدَى مِنْهُمْ). اهـ ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾ [ص: ٦].

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْقَوَاعِدِ الْمُثَلَّى» (ص ٢٨٨): (الْحَقُّ بِلَا رَيْبٍ فِيمَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَأَصْحَابُهُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، وَسَلَفُ الْأُمَّةِ، وَأُمَّتُهَا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رحمته فِي «شَرْحِ الْقَوَاعِدِ الْمُثَلَّى» (ص ٢٨٨): (مُخَالَفَةُ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ رضي الله عنهم، وَسَلْفِ الْأُمَّةِ، لَا شَكَّ أَنَّهُ هُوَ الْبَاطِلُ وَالضَّلَالُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفُتَاوَى» (ج ٣ ص ٣٤٦): (مَنْ قَالَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، كَانَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفُرْقَانِ» (ص ٢٣٦): (لَا يُوجَدُ فِي كَلَامِ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ أَنَّهُ عَارِضَ الْقُرْآنِ بِعَقْلِ وَرَأْيٍ وَقِيَاسٍ). اهـ

وَقَالَ قَوَامُ السُّنَّةِ الْأَصْبَهَانِيُّ رحمته فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ٢٣٧): (أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السُّنَّةَ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَخَذَ الصَّحَابَةُ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَخَذَ التَّابِعُونَ عَنِ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ أَشَارَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْإِفْتِدَاءِ بِهِمْ، ثُمَّ أَشَارَ الصَّحَابَةُ إِلَى التَّابِعِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته: (فَالصَّحَابَةُ أَخَذُوا عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَلْفَاظَ الْقُرْآنِ وَمَعَانِيهِ، بَلْ كَانَتْ عِنَايَتُهُمْ بِأَخْذِ الْمَعَانِي أَعْظَمَ مِنْ عِنَايَتِهِمْ بِالْأَلْفَاظِ، يَأْخُذُونَ الْمَعَانِي أَوْلًا، ثُمَّ يَأْخُذُونَ الْأَلْفَاظَ).^(١) اهـ

(١) وَأَنْظَرُ: «مُخْتَصَرِ الصَّوَاعِقِ الْمُرْسَلَةِ» (ج ٢ ص ٣٣٩).

وَقَالَ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «عَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٣٠٤): (وَلَا أَعْلَمُ خِلَافًا فِي أَنَّ الْوِتْرَ لَيْسَ بِفَرْضٍ، إِلَّا أَنَّ بَعْضَ الْفُقَهَاءِ^(١) قَدْ عَلَّقَ فِيهِ الْقَوْلَ، وَقَدْ سَبَقَهُ الْإِجْمَاعُ بِخِلَافِهِ). اهـ

قُلْتُ: لَمْ يَرِ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ رَحِمَهُ اللهُ خِلَافَ الْحَنْفِيَّةِ فِي وُجُوبِهِمْ صَلَاةِ الْوِتْرِ، وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى خِلَافِهِمْ، وَأَثَبَتْ أَنَّ إِجْمَاعَ السَّلَفِ خِلَافُ ذَلِكَ، فَأُثِبَتْ إِجْمَاعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ، وَتَرَكَ خِلَافَهُمْ.



(١) مِنْ فُقَهَاءِ الْحَنْفِيَّةِ، وَقَدْ سَبَقَهُمْ إِجْمَاعُ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَعَيْرِهِمْ عَلَى اسْتِحْبَابِ صَلَاةِ الْوِتْرِ، وَلَيْسَ بِفَرْضٍ.

* لِذَلِكَ لَا يَجُوزُ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْفُقَهَاءَ اخْتَلَفُوا، بَلْ نَقُولُ: إِنَّ إِجْمَاعَ الْعُلَمَاءِ بِأَنَّ صَلَاةَ الْوِتْرِ مُسْتَحَبَّةٌ.

وَأَنْظُرْ: «نَيْلَ الْأَوْطَارِ» لِلشُّوكَانِيِّ (ج ٢ ص ٢٠٥).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى الْمَوْضِعِ الثَّلَاثِ: مِنْ وَضْعِ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى،
وَالذَّرَاعِ فِي حَالِ الْقِيَامِ، وَهُوَ الْأَفْضَلُ لِلْخُشُوعِ، وَالسُّكُونِ، وَالتَّوَاضُّعِ فِي الصَّلَاةِ^(١)

(١) عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رضي الله عنه، أَنَّهُ قَالَ: (كَانَ النَّاسُ يُؤْمَرُونَ، أَنْ يَضَعَ
الرَّجُلُ الْيَدَ الْيُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٢٢٤)، وَمَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١
ص ٢٢٦)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ٣٣٦)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ»
(٥٦٨)، وَفِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٣١١)، وَأَبُو مُصْعَبٍ الزُّهْرِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ»
(٤٢٦)، وَالْجَوْهَرِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْمَوْطَأِ» (٤١٦)، وَالْقُسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي»
(ج ٢ ص ٤٣٤)، وَابْنُ أَبِي صُفْرَةَ فِي «الْمُخْتَصَرِ النَّصِيحِ فِي تَهْذِيبِ الْكِتَابِ الْجَامِعِ
الصَّحِيحِ» (ج ١ ص ٣٩٩)، وَالْحَدَّثَانِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (١٣٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ
الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٢٨)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (٦٨١)، وَالرَّشِيدُ الْعَطَّارُ فِي «مُجَرَّدِ
أَسْمَاءِ الرُّوَاةِ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ» (ص ٣١٦)، وَالْقَعْنَبِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (٢٣١)،
الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٥٧٧٢)، وَالْحَدَّادُ فِي «جَامِعِ الصَّحِيحِينَ» (٥١٣)،

(١) وَأَنْظَرُ: «إِكْمَالُ الْمُعَلِّمِ لِلْقَاضِي عِيَاضٍ (ج ٢ ص ٣٩١)، وَ«إِكْمَالُ إِكْمَالِ الْمُعَلِّمِ» لِلْأَبِيِّ (ج ٢ ص ٢٧٨)،
وَ«شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لِأَبِي الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيِّ (ج ٢ ص ٥٧٤).

وَالطَّحَاوِيُّ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (٣٣٩)، وَابْنُ الْقَاسِمِ فِي «الْمَوْطَأِ» (٤٠٩)،
وَالْخَطِيبُ فِي «الْكِفَايَةِ» (١٢٨١)، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْمَوْطَأِ» (٢٩٠)، وَابْنُ
عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٢١ ص ٩٦)، وَابْنُ بَكَيْرٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٣٥٥)، وَأَبُو
عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٤٢٩)، وَابْنُ الْمُنْدَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٣
ص ٩١) مِنْ طُرُقٍ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ رضي الله عنه
بِهِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَغَوِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ».

وَبَوَّبَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٢٢٤)؛ بَابُ: وَضْعُ
الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٢ ص ٢٢٤): (قَوْلُهُ: «بَابُ:
وَضْعُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى»؛ أَي: فِي حَالِ الْقِيَامِ، وَقَوْلُهُ: «كَانَ النَّاسُ يُؤْمِرُونَ»، هَذَا
حُكْمُهُ: الرَّفْعُ؛ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ لَهُمْ بِذَلِكَ: هُوَ النَّبِيُّ صلوات الله عليه). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَيْنِيُّ رحمته الله فِي «عُمْدَةِ الْقَارِي» (ج ٥ ص ١٥): (أَي: هَذَا بَابٌ فِي
بَيَانِ: وَضْعِ الْمُصَلِّي يَدَهُ الْيُمْنَى، عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى، فِي حَالِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْقَسْطَلَانِيُّ رحمته الله فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ٢ ص ٤٣٤): (بَابُ:
وَضْعِ الْمُصَلِّي يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى؛ أَي: فِي حَالِ الْقِيَامِ). اهـ.

وَبَوَّبَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج
ص ١٩١)؛ بَابُ: وَضْعُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ.

* فَهَذَا الْحَدِيثُ: وَاصِحُ الدَّلَالَةِ فِي الْمَقْصُودِ، وَقَدْ بَوَّبَ لَهُ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٢٥٩)؛ بَابُ: وَضْعِ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى، وَمَعْلُومٌ أَنَّ فِقْهَ الْبُخَارِيِّ رحمته فِي تَرَاجِمِهِ.

قُلْتُ: فَالْحَدِيثُ فِيهِ بَيَانُ الْهَيْئَةِ الْمَأْمُورِ بِهَا حَالَ الصَّلَاةِ فِي أَثْنَاءِ الْقِيَامِ. * وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُصَلِّيَّ حَالَ الرُّكُوعِ: يَضَعُ كَفَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَحَالَ السُّجُودِ يَضَعُ كَفَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ، وَفِي حَالَ الْجُلُوسِ يَضَعُهُمَا عَلَى فَخْذَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ. * فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا حَالَ الْقِيَامِ قَبْلَ الرُّكُوعِ وَبَعْدَهُ فِي الصَّلَاةِ، فَعَلِمَ أَنَّ الْأَمْرَ مُتَّجِهٌ إِلَيْهِمَا عَلَى السَّوَاءِ، لِعَدَمِ وُجُودِ مَا يَدُلُّ عَلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا. * وَعَوْمُومُ الْحَدِيثِ: يَشْمَلُهُمَا، وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ: التَّفْصِيلُ، وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ، وَمَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْحَالَيْنِ، فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ. ^(١)

قُلْتُ: فَثَبَّتَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، بِوَضْعِ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى: «فَوْقَ الصَّدْرِ» أَثْنَاءَ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ.

قُلْتُ: فَالْمُتَأَمِّلُ فِي حَدِيثِ: سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه، يَتَّضِحُ لَهُ أَنَّ الْوَضْعَ: «عَلَى الصَّدْرِ»، يَدُلُّ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ تَوَضَّعَ الْيَدُ الْيُمْنَى عَلَى الذَّرَاعِ الْأَيْسَرِ، وَيَقْتَضِي ذَلِكَ، رَفْعُ الْيَدَيْنِ إِلَى أَعْلَى، فَتَصِلُ إِلَى: «الصَّدْرِ»، تَلْقَائِيًّا دُونَ تَرَدُّدٍ.

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْهَيْئَةُ فِي الصَّلَاةِ، أَفْضَلُ فِي الْخُشُوعِ، وَتَرَكَ الْعَبَثَ فِيهَا.

(١) وَأَنْظُرْ: «الْفَتَاوَى» لِلشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ (ج ١١ ص ١٣٢ و ١٣٨)، وَ«فَتَاوَى أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ص ٣٢٥).

قَالَ الْحَافِظُ الْقَسْطَلَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ٤ ص ٤٣٤): (وَالْحِكْمَةُ: فِي ذَلِكَ أَنَّ الْقَائِمَ بَيْنَ يَدَيِ الْمَلِكِ الْجَبَّارِ، يَتَأَدَّبُ بِوَضْعِ يَدِهِ عَلَى يَدِهِ، أَوْ هُوَ أَمْنَعُ لِلْعَبَثِ، وَأَقْرَبُ إِلَى الْخُشُوعِ). اهـ.

* وَلِذَلِكَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ، ذَكَرَ هَذِهِ الْهَيْئَةَ فِي الصَّلَاةِ، يَعْنِي: وَضَعَ الْيَمَنِ عَلَى الْيُسْرَى، ثُمَّ أَعَقَبَهُ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٣٣٥)؛ بَابُ: الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ، لِيُبَيِّنَ، أَنَّ هَذِهِ الْهَيْئَةُ، هِيَ صِفَةٌ لِلْخُشُوعِ. ^(١)

وَبَوَّبَ عَلَيْهِ الْإِمَامُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٢٢٥)؛ وَضَعُ الْيَدَيْنِ: إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فِي الصَّلَاةِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ٢ ص ٢٩٢): (وَأَمَّا قَوْلُ: سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ، كَانَ النَّاسُ يُؤْمَرُونَ: أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ الْيَمَنِ عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ، فَالْأَغْلَبُ فِيهِ أَنَّهُ عَمَلٌ مَعْمُولٌ بِهِ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ بَعْدَهُ، وَقَوْلُ أَبِي حَازِمٍ: «لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا أَنَّهُ يَنْمِي ذَلِكَ»، أَي: يَرْفَعُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمَجْمُوعِ» (ج ٣ ص ٢٥٨)؛ عَنْ عِبَارَةِ الْبُخَارِيِّ: (وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ صَرِيحَةٌ، فِي الرَّفْعِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ). اهـ.

(١) وَأَنْظَرُ: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٢ ص ٢٢٤ و ٢٢٥).

(٢) وَعَنْ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ رضي الله عنه قَالَ: (لَأَنْظُرَنَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: كَيْفَ يُصَلِّي؟ فَظَنَرْتُ إِلَيْهِ حِينَ قَامَ فَكَبَّرَ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ، حَتَّى حَادَى أُذُنَيْهِ، ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ الْيَمَنِيَّ عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى، وَالرُّسْغَ، وَالسَّاعِدِ).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ: مَحْفُوظٌ بِزِيَادَةِ: «الرُّسْغَ وَالسَّاعِدِ»
 أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ١ ص ٤٦٥)، وَابْنُ خَالِبٍ فِي «رَفْعِ الْيَدَيْنِ»
 (ص ١١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٤٦٣)، وَ(ج ٢ ص ٦٢)، وَفِي
 «الْمُجْتَبَى» (ج ٢ ص ١٢٦)، وَ(ج ٣ ص ٣٧)، وَفِي «الْأَمَالِي» (ص ٦٠)، وَأَحْمَدُ فِي
 «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٣١٨)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٦٢)، وَابْنُ الْجَارُودِ
 فِي «الْمُسْتَقَى» (ص ٩١)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٢٤٣ و ٣٥٤)،
 وَابْنُ أَبِي عَسَاكِرٍ فِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٣١١)، وَابْنُ الْمُنْدَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٣
 ص ٩٣)، وَعَبْدُ الْحَقِّ الْإِشْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ١٩٢)،
 وَابْنُ أَبِي عَسَاكِرٍ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٢٧ و ٢٨ و ١٣١)، وَابْنُ أَبِي عَسَاكِرٍ فِي «الْمُعْجَمِ
 الْكَبِيرِ» (ج ٢٢ ص ٣٥)، وَابْنُ أَبِي عَسَاكِرٍ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٠٢٠)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ»
 (٨١٠)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٦٧ و ١٦٨)، وَفِي «الصَّلَاةِ» (ج ١٣
 ص ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٧٢) -إِتْحَافُ الْمَهْرَةِ-، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَضْلِ لِلْوَصْلِ الْمُدْرَجِ فِي
 النَّقْلِ» (ج ١ ص ٤٤٤ و ٤٤٥)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٢٠ ص ٧١)، وَابْنُ
 الْجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» (٥٢٩)، وَفِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٧ ص ٢٨٤) مِنْ طَرِيقِ
 بَشْرِ بْنِ الْمَفْضَلِ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِدْرِيسَ، وَزَائِدَةَ بْنِ قَدَامَةَ، وَسَلَامَ بْنِ سُلَيْمِ أَبِي
 الْأَخْوَصِ الْحَنْفِيِّ، وَخَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيِّ، وَعَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادِ الْعَبْدِيِّ،

وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَرُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، وَشُعْبَةَ، وَعَبِيدَةَ بْنَ حُمَيْدٍ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنْ عَاصِمِ بْنِ كَلَيْبِ الْجَرْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رضي الله عنه بِهِ؛ كُلُّهُمْ: بِلَفْظٍ: «ثُمَّ أَخَذَ شِمَالَهُ، بِيَمِينِهِ»، أَوْ: «وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى».

* وَأَنْفَرَدَ زَائِدَةُ بْنُ قَدَامَةَ؛ عَنْهُمْ: بِلَفْظٍ: «ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى، وَالرُّسْعِ، وَالسَّاعِدِ»، مِنْ بَيْنِ أَصْحَابِ عَاصِمِ بْنِ كَلَيْبِ الْجَرْمِيِّ.

* وَقِيلَ: وَهِيَ زَائِدَةُ بْنُ قَدَامَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، بِزِيَادَةِ: «عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى، وَالرُّسْعِ، وَالسَّاعِدِ»، وَلَمْ يُتَابَعِ عَلَيْهَا، وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهَا، دُونَ مَنْ رَوَى الْحَدِيثَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كَلَيْبٍ، وَهُمْ: الْجَمَاعَةُ.

قُلْتُ: وَكَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ الْمَحْفُوظُ، مِنْ حَدِيثِ: زَائِدَةَ بْنِ قَدَامَةَ، وَهِيَ زِيَادَةُ ثَابِتَةٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

* وَلَا يَصْرُّ أَنْفَرَادُ زَائِدَةَ بْنِ قَدَامَةَ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ، «وَالرُّسْعِ وَالسَّاعِدِ»، لِأَنَّ: ثِقَّةً، حَافِظًا، ثَبَّتْ، وَلَهَا: شَوَاهِدٌ، وَمُتَابَعَاتٌ، فَلَمْ يَأْتِ بِمُنْكَرٍ فِي الْحَدِيثِ، لِأَنَّهَا صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ وَضْعِ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ، فَلَا مَطْعَنَ فِي سَنَدِهِ، فَإِنَّهُ ثَابِتٌ عَنْهُ. ^(١)

* وَزَائِدَةُ بْنُ قَدَامَةَ: إِلَيْهِ الْمُنْتَهَى فِي التَّشْبِثِ، وَهُوَ أَحْفَظُ مَنْ رَوَاهُ عَنْ عَاصِمِ بْنِ

كَلَيْبٍ. ^(٢)

(١) وَهِيَ: هَيْئَةٌ فِي صِفَةِ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ.

(٢) وَأَنْظُرْ: «إِكْمَالَ تَهْدِيبِ الْكَمَالِ» لِمُعَلِّطَايَ (ج ٥ ص ٣٠)، وَ«تَهْدِيبِ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٤

ص ٤٢٤)، وَ«تَهْدِيبِ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٩ ص ٢٧٦)، وَ«الْكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ» لِلْمَقْدِسِيِّ (ج ٥

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْعِلَلِ» (ج ٢ ص ٦٠١): (حُفَاطُ الْحَدِيثِ وَالْمُسْتَبْتُونَ فِي الْحَدِيثِ أَرْبَعَةٌ: سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَشُعْبَةُ، وَزُهَيْرٌ، وَزَائِدَةٌ).

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: (إِذَا سَمِعْتَ الْحَدِيثَ، عَنْ زَائِدَةَ، وَزُهَيْرٍ، فَلَا تُبَالِ: أَنْ تَسْمَعَهُ عَنْ غَيْرِهِمَا).^(١)

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٦ ص ٣٣٩)؛ عَنْ زَائِدَةَ بِنِ قُدَامَةَ: (كَانَ مِنَ الْحَفَاطِ الْمُتَقِينِ، لَا يُعَدُّ السَّمَاعَ، حَتَّى يَسْمَعَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ٥ ص ٢١٨): (الْقَوْلُ: قَوْلُ زَائِدَةَ بِنِ قُدَامَةَ: لِأَنَّهُ مِنَ الْأَثْبَاتِ).

وَقَالَ ابْنُ هَانِيٍّ فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ٤٥٧): سَمِعْتُ: أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، يَقُولُ: (عِلْمُ النَّاسِ، إِنَّمَا هُوَ عَنْ شُعْبَةَ، وَسُفْيَانَ، وَزَائِدَةَ، وَزُهَيْرٍ: هُوَ لِأَنَّ النَّاسَ، وَأَعْلَمُ بِالْحَدِيثِ مِنْ غَيْرِهِمْ، قُلْتُ: إِنْ اخْتَلَفَ: سُفْيَانُ، وَشُعْبَةُ فِي الْحَدِيثِ، فَالْقَوْلُ: قَوْلُ مَنْ؟، قَالَ: سُفْيَانُ أَقْلُ خَطَأً، وَبِقَوْلِ: سُفْيَانَ أَخُذُ).

وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمْرٍو الْأَزْدِيِّ قَالَ: (وَكَانَ زَائِدَةُ: ثِقَةً، مَأْمُونًا، صَاحِبَ سُنَّةٍ، وَجَمَاعَةٍ).^(١)

(١) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الْغَيْبِيِّ الْمُقَدِّسِيُّ فِي «الْكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرَّجَالِ» (ج ٥ ص ١١).
وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَنَقَلَهُ عَنْهُ: الْحَافِظُ الْمَرْزِيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٩ ص ٢٧٦)، وَالْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ»

(ج ٤ ص ٤٢٢).

* إِذَا فَرَوَيْتُهُ: زَائِدَةٌ بِنِ قَدَامَةٍ، هِيَ مَحْفُوظَةٌ، إِذْ هُوَ أَحْفَظُ مَنْ رَوَاهَا عَنْ عَاصِمِ بْنِ كَلْبٍ، حَيْثُ ضَبَطَ هَذِهِ الزِّيَادَةَ.

قُلْتُ: فَهِيَ مِنْ بَابِ زِيَادَةِ الثَّقَةِ، وَفِيهَا زِيَادَةٌ عِلْمٍ عَلَى الرُّوَاةِ الَّذِينَ رَوَوْا الْحَدِيثَ بِدُونِهَا. (٢)

* فَهِيَ: زِيَادَةٌ مَقْبُولَةٌ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ.

قَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (ج ٣ ص ٢٥٨): «رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ؛ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ».

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ فِي «الْخُلَاصَةِ» (١٣٩١): «رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ».

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (ج ٣ ص ٤١٧): «رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ؛ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ».

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْمُثَنَّنِ فِي «الْبَدْرِ الْمُنِيرِ» (ج ٤ ص ١١): «هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبُوصَيْرِيُّ فِي «مُصْبَاحِ الزُّجَاجَةِ» (ج ١ ص ١١٣): «وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ».

(١) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ٣٧٨).
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) وَأَنْظَرِ: «النُّبْدُ فِي زِيَادَةِ الثَّقَةِ» لِأَبِي الْحَسَنِ الْأَثَرِيِّ (ص ٦).

وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صِفَةِ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ» (ج ١ ص ٢٠٩): «وَهَذَا إِسْنَادٌ مُتَّصِلٌ، صَحِيحٌ: عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ».

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٢ ص ١٧٨): «وَصَحَّحَهُ: ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَعَيْرُهُ».

وَعَزَاهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَلْخِيسِ الْحَبِيرِ» (ج ٣ ص ٢٨٠)؛ لِابْنِ خُزَيْمَةَ، وَابْنِ حِبَّانٍ.

وَالْحَدِيثُ صَحَّحَهُ: الْحَافِظُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «زَادَ الْمَعَادِ» (ج ١ ص ٨٥)، وَالشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١١ ص ١٣٢ و ١٣٣)، وَالشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ٣ ص ٣١٤)، وَفِي «صَحِيحِ سُنَنِ النَّسَائِيِّ» (ج ١ ص ٢٩٥).

*** وَصُورَةٌ مَسْأَلَةٌ زِيَادَةَ الثَّقَةِ^(١):**

(١) وَأَنْظُرِ: «الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ» لِلْحَاكِمِ (ج ١ ص ٩٣)، وَ(ج ٢ ص ٤٩)، وَ«الْكَفَايَةِ فِي عِلْمِ الرَّوَايَةِ» لِلْحَطِيبِ (ج ٢ ص ٢٤٥)، وَ«نُزْهَةَ النَّظَرِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٨٨ و ٨٩)، وَ«النُّكْتَةُ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ» لَهُ (ص ٤٩٤ و ٤٩٥)، وَ«النُّبْدَةُ فِي زِيَادَةِ الثَّقَةِ» لِأَبِي الْحَسَنِ الْأَنْبَرِيِّ (ص ٦)، وَ«رُسُومُ التَّحْدِيثِ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِلْجَعْبَرِيِّ (ص ١٤٩ و ١٥١)، وَ«الْفُضُولُ فِي الْأُصُولِ» لِلْجَصَّاصِ الْحَنْفِيِّ (ج ٣ ص ١١٧)، وَ«الْأُصُولُ» لِلسَّرْحَسِيِّ (ج ٢ ص ٢٥)، وَ«الْمُسْتَصْفَى» لِلْغَزَالِيِّ (ج ١ ص ١٦٨)، وَ«الْمُنْخُولُ» لَهُ (ص ١٨٣)، وَ«الْبِنَايَةُ شَرْحُ الْهَدَايَةِ» لِبَدْرِ الدِّينِ الْعَيْنِيِّ الْحَنْفِيِّ (ج ٢ ص ٢٠٠)، وَ«شَرْحُ أَلْفِيَةِ الْعِرَاقِيِّ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ» لَهُ (ص ١٢٥ و ١٢٦)، وَ«مُقَدِّمَةُ جَامِعِ الْأُصُولِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ص ٩٢)، وَ«الْمُنْتَحَبُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ التَّرْكَمَانِيِّ (ص ٦١).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ الْعِلَالِ» (ج ١ ص ٤٢٥): (مَسْأَلَةٌ زِيَادَةِ الثِّقَّةِ الَّتِي نَتَكَلَّمُ فِيهَا هَاهُنَا: فَصُورَتُهَا: أَنْ يَرَوِيَ جَمَاعَةٌ حَدِيثًا وَاحِدًا؛ بِإِسْنَادٍ وَاحِدٍ، وَمَتْنٍ وَاحِدٍ، فَيَزِيدُ بَعْضُ الرُّوَاةِ فِيهِ زِيَادَةً لَمْ يَذْكُرْهَا بَقِيَّةُ الرُّوَاةِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «اِخْتِصَارِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١٧١): (إِذَا تَفَرَّدَ الرَّاوي بِزِيَادَةٍ فِي الْحَدِيثِ عَنِ بَقِيَّةِ الرُّوَاةِ عَنِ شَيْخٍ لَهُمْ، وَهَذَا الَّذِي يُعْبَرُ عَنْهُ بِزِيَادَةِ الثِّقَّةِ). اهـ

وَفِي مِثْلِ هَذَا^(١): يَقُولُ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُنْهَاجِ» (ج ٣ ص ١٧): (وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ: هُوَ لَيْسَ بِقَادِحٍ فِي صِحَّةِ الْحَدِيثِ، فَقَدْ قَدَّمْنَا فِي الْفُصُولِ: أَنَّ الْمَذْهَبَ الصَّحِيحَ الْمُخْتَارَ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْفُقَهَاءُ، وَأَصْحَابُ الْأُصُولِ، وَالْمُحَقِّقُونَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَصَحَّحَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ ... لِأَنَّهُمَا: زِيَادَةُ ثِقَّةٍ، وَهِيَ مَقْبُولَةٌ عِنْدَ الْجَمَاهِيرِ مِنْ كُلِّ الطَّوَائِفِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِحْكَامِ فِي أُصُولِ الْأَحْكَامِ» (ج ٢ ص ٩٠): (وَإِذَا رَوَى الْعَدْلُ زِيَادَةً عَلَى مَا رَوَى غَيْرُهُ، فَسَوَاءٌ أَنْفَرَدَ بِهَا، أَوْ شَارَكَ فِيهَا غَيْرُهُ مِثْلَهُ، أَوْ دُونَهُ، أَوْ فَوْقَهُ؛ فَالْأَخْذُ بِتِلْكَ الزِّيَادَةِ فَرَضٌ). اهـ

(١) عِنْدَ تَعْلِيلِهِ عَلَى حَدِيثِ: صُهَيْبِ بْنِ سِنَانَ الرُّومِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٦٣)؛ فِي إِبْتِاتِ رُؤْيَةِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْأَخْرَةِ، لِرَبِّهِمْ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

* وَهَنَّاكَ فَرْقٌ بَيْنَ تَفَرُّدِ الرَّاويِ بِالْحَدِيثِ فِي أَصْلِهِ، إِذَا ثَبَّتَ الْمُخَالَفَةَ بِالْقَرَّائِنِ، وَبَيْنَ تَفَرُّدِهِ بِزِيَادَةٍ؛ فَكَانَ تَفَرُّدُهُ بِالزِّيَادَةِ هَذِهِ فِي أَصْلِهِ مَقْبُولًا؛ لِثُبُوتِ الْأَدِلَّةِ فِي أَصْلِهَا؛ بِمَعْنَى: اللَّفْظِ فِي اللَّغَةِ، وَلِقِيَامِ قَرِينَةٍ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْمَعْنَى.

قُلْتُ: لِذَلِكَ وَيُظْهِرُ أَحْيَانًا: أَنَّ الْأَيْمَةَ يَرُونَ صِحَّةَ قَبُولِ زِيَادَةِ الثَّقَةِ إِذَا حُفَّتْ بِالْأَدِلَّةِ، وَالْأُصُولِ، وَالْقَرَّائِنِ، وَإِنْ خَالَفَهُ الْأَكْثَرُ؛ لِأَنَّ فِيهَا زِيَادَةَ عِلْمٍ عَلَيْهِمْ، وَلَهَا أَصْلٌ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ فِي الْمَعْنَى.^(١)

* وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ مُتَّفَقٌ عَلَى الْعَمَلِ بِهَا عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ.^(٢)

* فَتَكُونُ زِيَادَةٌ مَحْضَةً حَفِظَهَا «الرَّاوي الثَّقَةُ»؛ دُونَ بَقِيَّةِ أَصْحَابِ شَيْخِهِ؛ فَتَقْبَلُ مِنْهُ هَذِهِ الزِّيَادَةُ بِنَاءٍ عَلَى الْعِلْمِ: وَهُوَ جَازِمٌ بِمَا رَوَاهُ، وَهَذَا يُرْجَحُ بِالْقَرَّائِنِ، وَالْقَوَاعِدِ.^{(٣) (٤)}

(١) فَمِنْ الْقَرَّائِنِ أَنَّ تَكُونَ الزِّيَادَةُ لَمْ تُخَالَفَ فِيهَا، وَلَا مُنَافَاةٌ لِمَا يَرَوِيهِ غَيْرُهُ مِنَ الثَّقَاتِ.

(٢) وَهُوَ بِالضَّرُورَةِ: لَا بُدَّ بِمَزِيدٍ ثَبَّتْ، وَاتَّقَانٍ فِي زِيَادَةِ الثَّقَةِ؛ وَبِمَزِيدٍ حَفِظَ، أَوْ بِأَصْحَابِ كِتَابٍ، أَوْ بِطُولِ مُلَازِمَةِ الشَّيْخِ، أَوْ عَدَلٍ.

وَأَنْظُرْ: «النَّبَذُ فِي زِيَادَةِ الثَّقَةِ» لِأَبِي الْحَسَنِ الْأَثَرِيِّ (ص ١٠).

(٣) وَأَنْظُرْ: «فَتْحَ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٩ ص ٥٤٨)، وَ«النُّكْتَةَ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ» لَهُ (ج ٣ ص ١٠٨)، وَ«قَوَاعِدَ التَّحْدِيثِ» لِلْقَاسِمِيِّ (ص ١٠٧)، وَ«جَامِعَ الْأُصُولِ» لِابْنِ الْأَثَرِيِّ (ج ١ ص ١٠٣)، وَ«الْإِعْتِبَارَ» لِلْحَازِمِيِّ (ص ١١)، وَ«تَخْرِيجَ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» لِلزَّيْلَعِيِّ (ج ١ ص ٣٣٦)، وَ«التَّقْيِيدَ وَالْإِيضَاحَ» لِلْعِرَاقِيِّ (ص ١١١)، وَ«الْمُنْهَاجَ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٣ ص ١٧)، وَ«النَّبَذَ فِي زِيَادَةِ الثَّقَةِ» لِأَبِي الْحَسَنِ الْأَثَرِيِّ (ص ١٠)، وَ«إِشَادَةَ طُلَّابِ الْحَقَائِقِ» لَهُ (ج ١ ص ٢٢٥) وَ«الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِلتَّرْمِذِيِّ (ص ٦٢)، وَ«الْمَنْهَلِ الرَّوِيِّ» لِابْنِ جَمَاعَةَ (ص ٢٢٥)، وَ«الْكَفَايَةَ» لِلخَطِيبِ (ج ٢ ص ٢٤٥)، وَ«مَعْرِفَةَ عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِلْحَاكِمِ (ص ١٦٢)، وَ«الْحَاشِيَةَ عَلَى نَزْهِةِ النَّظَرِ» لِابْنِ قُطْلُوبَغَا (ص ٦٣).

(٤) وَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ أُصُولِ، وَقَوَاعِدِ: «أُصُولِ الْحَدِيثِ»، وَأَنْ يُرْجَعَ إِلَى أَهْلِ الْاِخْتِصَاصِ فِيهِ.

وقال الحافظ البيهقي رحمه الله في «معرفة السنن» (ج ٦ ص ٢٢٩)؛ في حديث: (وهذا حديث قد اختلف على الزهري في إسناده، وفي رفعه إلى النبي ﷺ، وعبد الله بن أبي بكر أقام إسناده، ورفعه وهو من الثقات الأثبات). اهـ

وقال الإمام الخطابي رحمه الله في «معالم السنن» (ج ٢ ص ٨٢٤): (وهذا لا يضر؛ لأن عبد الله بن أبي بكر قد أسنده، وزيادات الثقات مقبولة). اهـ

وقال العلامة الشوكاني رحمه الله في «نيل الأوطار» (ج ٤ ص ٢٧٠): (وقد تقرر في الأصول، وعلم الإصطلاح أن الرفع من الثقة زيادة مقبولة). اهـ

وقال الحافظ النووي رحمه الله في «المجموع» (ج ٦ ص ٢٨٩): (ولا يضر كون بعض طرقه ضعيفا، أو موقوفا؛ فإن الثقة الواصل له مرفوعا معه زيادة علم، فيجب قبولها... والحديث حسن يفتح به اعتمادا على رواية الثقات الرافعين، والزيادة من الثقة مقبولة). اهـ

* فتقبل زيادة العدل الذي ينفرد بها: ويجب قبولها إذا أفادت حكما يتعلق بها، ولو في المعنى الصحيح.^(١)

قال الإمام البخاري رحمه الله في «صحيحه» (ص ٢٤١): (والزيادة مقبولة، والمفسر يقتضي على المبهم، إذا رواه أهل الثبت). اهـ

قال الحافظ الحاكم رحمه الله في «معرفة علوم الحديث» (ص ١٦٢): (وهذا مما يعز وجرده ويقبل في أهل الصنعة من يحفظه). اهـ

(١) وانظر: «النبد في زيادة الثقة» لأبي الحسن الأثري (ص ١٠).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٣ ص ٣٤٩): (قَوْلُهُ: «وَالزِّيَادَةُ مَقْبُولَةٌ»؛ أَي: مِنَ الْحَافِظِ، وَ«الثَّبْتُ»؛ بِتَحْرِيكِ الْمُوَحَّدَةِ: الثَّبَاتُ، وَالْحُجَّةُ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَاكِرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْبَاعِثِ الْحَثِيثِ» (ص ٨٠): (وَهُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا مَرِيَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ الثَّقَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ حَفِظَ مَا غَابَ عَنْ غَيْرِهِ، وَمَنْ حَفِظَ حُجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ص ٦٨): (وَرُبَّ حَدِيثٍ: إِنَّمَا يُسْتَعْرَبُ لَزِيَادَةٍ تَكُونُ فِي الْحَدِيثِ، وَإِنَّمَا تَصِحُّ إِذَا كَانَتِ الزِّيَادَةُ مِمَّنْ يُعْتَمَدُ عَلَى حِفْظِهِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّمْيِيزِ» (ص ١٢٩): (وَالزِّيَادَةُ فِي الْأَخْبَارِ لَا تَلْزَمُ؛ إِلَّا عَنِ الْحَفَاطِ الَّذِينَ لَمْ يُعْتَرِ عَلَيْهِمُ الْوَهْمُ فِي حِفْظِهِمْ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ١ ص ٣): (وَهَذَا شَرْطٌ الصَّحِيحِ عِنْدَ كَافَّةِ فُقَهَاءِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ: أَنَّ الزِّيَادَةَ فِي الْأَسَانِيدِ، وَالْمُتُونِ مِنَ الثَّقَاتِ مَقْبُولَةٌ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْكَفَايَةِ فِي عِلْمِ الرَّوَايَةِ» (ج ٢ ص ٢٤٥): (قَالَ الْجُمْهُورُ مِنَ الْفُقَهَاءِ، وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ: زِيَادَةُ الثَّقَةِ مَقْبُولَةٌ، إِذَا انْفَرَدَ بِهَا). اهـ

* وَهُوَ عِلْمٌ دَقِيقٌ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ سِعَةٍ إِطْلَاعٍ، وَزِيَادَةٍ تَثْبُتُ، وَتَأْتِي فِي الْحُكْمِ عَلَى زِيَادَةِ الثِّقَةِ مِنْ حَيْثُ قَبُولُهَا وَرَدُّهَا.

قَالَ الْمَلَّا عَلِيُّ الْقَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ شَرْحِ نُحْبَةِ الْفِكْرِ» (ص ٣١٨): (وَاعْلَمْ أَنَّ مَعْرِفَةَ زِيَادَةِ الثِّقَةِ فَنُّ لَطِيفٌ يُسْتَحْسَنُ الْعِنَايَةَ لِمَا يُسْتَفَادُ بِالزِّيَادَةِ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَتَقْيِيدِ الْإِطْلَاقِ، وَإِيضَاحِ الْمَعَانِي وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ بِجَمْعِ الطُّرُقِ وَالْأَبْوَابِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّقْرِيْبِ وَالتَّيْسِيرِ» (ص ١٤٧): (مَعْرِفَةُ زِيَادَاتِ الثِّقَاتِ وَحُكْمُهَا: هُوَ فَنُّ لَطِيفٌ تُسْتَحْسَنُ الْعِنَايَةُ بِهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ السَّخَاوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «فَتْحِ الْمَغِيثِ بِشَرْحِ أَلْفِيَّةِ الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٢٨): (وَهُوَ فَنُّ لَطِيفٌ تُسْتَحْسَنُ الْعِنَايَةُ بِهِ، يُعْرَفُ بِجَمْعِ الطُّرُقِ وَالْأَبْوَابِ). اهـ
قُلْتُ: فَلَا يُعْرَفُ ذَلِكَ إِلَّا بِجَمْعِ الطُّرُقِ وَالْأَلْفَاظِ.
فَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: (الْحَدِيثُ إِذَا لَمْ تُجْمَعْ طَرُقُهُ لَمْ تَفْهَمْهُ)؛
يَعْنِي: لَمْ يَتَبَيَّنْ خَطْوُهُ وَضَعْفُهُ.

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّأْيِ» (١٧٠٠) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْدَانَ الْعُكْبَرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ بْنِ الْمُعَاوَى، قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ الْحَرَبِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ لَا بُدَّ أَنْ تَجْمَعَ طَرُقُهُ لِكَيْ يَتَبَيَّنَ شُدُودُهُ فِي الْمَتْنِ،

أَوْ فِي السَّنَدِ.^(١)

فَأَيَّدَهُ:

قَوْلُهُ: «الرُّسْعُ»؛ بِضَمِّ «الرَّاءِ»، وَسُكُونِ الْمُهِمَلَةِ، بَعْدَهَا مُعْجَمَةٌ، هُوَ الْمِفْصَلُ

بَيْنَ السَّاعِدِ وَالْكَفِّ.

وَقَوْلُهُ: «وَالسَّاعِدُ»؛ مَا بَيْنَ الْمِرْفَقِ وَالْكَفِّ، سُمِّيَ سَاعِدًا: لِأَنَّهُ يُسَاعِدُ الْكَفَّ فِي

بَطْنِهَا وَعَمَلِهَا.^(٢)

قَالَ الْحَافِظُ الْعَيْنِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «عُمْدَةِ الْقَارِي» (ج ٥ ص ١٦): (صِفَةُ الْوَضْعِ،

وَهِيَ أَنْ يَضَعَ بَطْنَ كَفِّهِ الْيُمْنَى عَلَى رُسْغِهِ الْيُسْرَى، فَيَكُونُ الرُّسْعُ وَسَطَ الْكَفِّ). اهـ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الْعَظِيمُ آبَادِي رَحِمَهُ اللهُ فِي «عَوْنِ الْمَعْبُودِ» (ج ٢ ص ٤١٤): (قَوْلُهُ:

«وَالرُّسْعُ»؛ بِضَمِّ «الرَّاءِ»، وَسُكُونِ الْمُهِمَلَةِ، بَعْدَهَا مُعْجَمَةٌ، هُوَ الْمِفْصَلُ بَيْنَ السَّاعِدِ

وَالْكَفِّ، وَ«السَّاعِدُ»: بِالْجَرِّ، عَطْفٌ عَلَى الرُّسْعِ، وَالرُّسْعُ مَجْرُورَةٌ لِعَطْفِهِ عَلَى قَوْلِهِ:

«كَفَّهُ الْيُسْرَى».

الْمُرَادُ أَنَّهُ: وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى كَفِّ يَدِهِ الْيُسْرَى، وَرِسْغِهَا، وَسَاعِدِهَا). اهـ.

(١) وانظر: «تَوْضِيحُ الْأَفْكَارِ» لِلصَّنْعَانِيِّ (ج ٢ ص ٢٨ و ٢٩).

(٢) انظر: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٢٢٤)، وَ«الْمُصْبِحُ الْمُنِيرُ» لِلْقِيَوِيِّ (ج ١ ص ٢٧٧)، وَ«عَوْنُ

الْمَعْبُودِ» لِالْأَبَادِيِّ (ج ٢ ص ٤١٤)، وَ«شَرْحُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» لِلْعَيْنِيِّ (ج ٢ ص ٣١١).

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِيمِينُ رحمته فِي «الشَّرْحِ الْمُمْتَعِ» (ج ٣ ص ٤٤): (أَنَّ السُّنَّةَ قَبْضُ الْكُوعِ، وَلَكِنْ وَرَدَتْ السُّنَّةُ بِقَبْضِ الْكُوعِ^(١))، وَوَرَدَتْ السُّنَّةُ بِوَضْعِ الْيَدِ عَلَى الذَّرَاعِ مِنْ غَيْرِ قَبْضٍ، إِذْ هَاتَانِ صِفَتَانِ الْأُولَى: الْقَبْضُ.

الثَّانِيَةُ: وَضَعٌ. اهـ.

٣) وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه: (أَنَّهُ قَامَ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: بِكَفِّهِ الْيُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى، لِأَزِقًا بِالْكُوعِ).^(٢)

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٤٢٧)، وَمُسَدَّدٌ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٧ ص ٤٤-المَطَالِبُ الْعَالِيَةُ)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٣ ص ٢٣٨) مِنْ

(١) الْكُوعُ: مِفْصَلُ الْكَفِّ مِنَ الذَّرَاعِ، يُقَابِلُهُ الْكُرْسُوعُ، وَبَيْنَهُمَا الرَّسْعُ.

فَالْكُوعُ: الْعِظْمُ الَّذِي يَلِي الْإِبْهَامَ.

وَالْكُرْسُوعُ: هُوَ الَّذِي يَلِي الْخُنْصَرَ.

وَالرَّسْعُ: هُوَ الَّذِي بَيْنَهُمَا.

انظُرْ: «الشَّرْحِ الْمُمْتَعِ» لِشَيْخِنَا ابْنِ الْعَثِيمِينِ (ج ٣ ص ٤٤).

(٢) الْكُوعُ: فِي اللَّغَةِ: أَصْلُ الْيَدِ، مِمَّا يَلِي الْإِبْهَامَ.

* وَأَمَّا الْكُرْسُوعُ: فَإِنَّهُ رَأْسُ أَصْلِ الْيَدِ، مِمَّا يَلِي الْخُنْصَرَ.

* وَالرَّسْعُ: أَعْمٌ مِنْهُمَا، فَهُوَ مِفْصَلُ مَا بَيْنَ الْكَفِّ وَالذَّرَاعِ.

وَأَنْظُرْ: «لِسَانَ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ (ج ٨ ص ٣١٦ و٤٢٨).

طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: نَا ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ أَبِي زِيَادٍ، مَوْلَى دَرَّاجٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

وَأُورِدُهُ ابْنَ حَجَرٍ فِي «الْمَطَالِبِ الْعَالِيَةِ» (ج ٧ ص ٤٤)، وَالْبُوصَيْرِيُّ فِي «إِتْحَافِ الْخَيْرَةِ الْمَهْرَةِ» (ج ٢ ص ٣٢٧).

* فَإِذَا أَخَذَ بِكَفِّهِ الْيَمْنَى عَلَى رُسْغِ الْيُسْرَى، صَارَ آخِذًا: بِالْكُوعِ، لِأَنَّ الْأَخْذَ بِالْكُلِّ أَخْذٌ بِالْجُزْءِ.

وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: (رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَابِرِ الْبِيَّاضِيَّ، صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَضَعُ إِحْدَى يَدَيْهِ عَلَى ذِرَاعِهِ فِي الصَّلَاةِ).

أَثَرٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ١٠٥- الزَّوَائِدُ). وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَأُورِدُهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ٢ ص ١٠٥)، ثُمَّ قَالَ: (رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ»، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٣ ص ٢٤٢): «ذِكْرُ وَضْعِ بَطْنِ كَفِّ الْيَمَنِى عَلَى ظَهْرِ كَفِّ الْيُسْرَى، وَالرُّسْغِ، وَالسَّاعِدِ: جَمِيعًا».

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ٢

ص ٥٧٤): (وَمِمَّنْ رُوِيَ عَنْهُ: وَضَعُ الْيَمَنِى عَلَى الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ: أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ

رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ). اهـ.

* وَيَرَى الْعَلَامَةَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللهُ؛ أَنَّ الْكَفَّ الْيَمْنَى تُوَضَّعُ عَلَى

ظَهْرِ الْكَفِّ الْيُسْرَى، وَالرُّسْغِ وَالسَّاعِدِ، حَالَ كَوْنِ الْمُصَلِّي قَائِمًا.^(١)

* وَقَالَ بِهِذَا: الْجُمْهُورُ، مِنْ الْحَنْفِيَّةِ، وَرِوَايَةٌ: عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيَّةِ،

وَالْحَنَابِلَةِ.^(٢)

قَالَ الْحَافِظُ التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٩٢): (وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ

أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ: يَرُونَ أَنَّ يَضَعُ الرَّجُلُ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ فِي الصَّلَاةِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٢٠ ص ٧٤): بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ

أَحَادِيثَ: وَضَعِ الْيَمْنَى عَلَى الْيُسْرَى: (لَمْ تَخْتَلِفِ الْأَثَارُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ،

وَلَا أَعْلَمُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَحِمَهُمُ اللهُ فِي ذَلِكَ: خِلَافًا؛ إِلَّا شَيْءٌ رُوِيَ عَنِ ابْنِ الزُّبَيْرِ:

«أَنَّهُ كَانَ يُرْسِلُ يَدَيْهِ إِذَا صَلَّى»^(٣)، وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ خِلَافُهُ). اهـ.

(١) انظر: «الفتاوى» للشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ (ج ١١ ص ٩ و ١٠ و ٣٠ و ٥٩ و ٩٨).

(٢) انظر: «التَّمْهِيدُ» لابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ٢٠ ص ٧٤)، و«المَجْمُوعُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٣ ص ١٨٧)، و«السُّنَنِ»

لِلتِّرْمِذِيِّ (ج ٢ ص ٩٢)، و«المُبْسُوطُ» لِلسَّرْحَسِيِّ (ج ١ ص ٢٤)، و«تُحْفَةُ الْفُقَهَاءِ» لِلسَّمْرَقَنْدِيِّ (ج ١

ص ١٤٣)، و«بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ» لِلْكَاسَانِيِّ (ج ٢ ص ٢٧)، و«الإِشْرَافُ» لِابْنِ الْمُنْذِرِ (ج ١ ص ٢٤٢)، و«بِدَايَةُ

الْمُجْتَهِدِ» لِابْنِ رُشْدٍ (ج ١ ص ١٥٣)، و«عَقْدُ الْجَوَاهِرِ الثَّمِينَةِ» لِابْنِ شَاسٍ (ج ١ ص ٩٨)، و«المُعْنِي» لِابْنِ

قُدَامَةَ (ج ٢ ص ١٤٠)، و«المَسَائِلُ» لِإِسْحَاقَ بْنِ مَنْصُورٍ (ج ٢ ص ٥٥١).

(٣) لَمْ يَصِحَّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رَحِمَهُمُ اللهُ، هَذَا الْأَثَرُ، بَلْ هُوَ مَعَ إِخْوَانِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي وَضْعِ الْيَدَيْنِ فِي

الصَّلَاةِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٢٠ ص ٧٦): (قَدْ ذَكَرْنَا: أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضُوا، لَمْ يُرَوْا عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ فِي هَذَا الْبَابِ خِلَافًا؛ لِمَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمَجْمُوعِ» (ج ٣ ص ١٨٧): (فِي مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ فِي وَضْعِ الْيَمَنِ عَلَى الْيُسْرَى: قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ مَذَهَبَنَا: أَنَّهُ سُنَّةٌ). اهـ.

* وَعَلَى هَذَا يُقَالُ: إِنَّ الْوَضْعَ عَلَى الصَّدْرِ، هُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضُوا: كَانُوا يَضَعُونَ الْأَيْدِي، حَالَ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ، وَلَوْ فَعَلُوا خِلَافَ ذَلِكَ لُنُقِلَ إِلَيْنَا. * لِأَنَّ الْأَثَارَ السَّالِفَةَ الذِّكْرَ، تَدُلُّ عَلَى شَرْعِيَّةِ: «الْوَضْعِ عَلَى الصَّدْرِ»، حَالَ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ.

* وَأَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، لَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ خِلَافَ ذَلِكَ، وَلَوْ فَعَلَ خِلَافَ هَذِهِ السُّنَّةِ، لُنُقِلَ إِلَيْنَا، كَمَا نَقَلَ الصَّحَابَةُ رَضُوا، مَا هُوَ دُونَ ذَلِكَ مِنْ أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ: ﷺ، فَلَمْ يَبْقَ مَنَاصُ مِنْ الْأَخْذِ بِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ تِلْكَمُ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ.



فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الرَّقْمُ الْمَوْضُوعُ	الصَّفْحَةُ
(١) الْمُقَدِّمَةُ.....	٥
(٢) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى عَمَلِ الصَّحَابَةِ؛ بِسُنَّةِ: «وَضَعِ الْيَدَ الْيُمْنَى عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى عَلَى الصَّدْرِ أَثْنَاءَ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ»، فَهَذَا الْحُكْمُ مِنْ فِقْهِ الصَّحَابَةِ، وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَيْهِ، وَلَمْ يَخْتَلَفُوا فِي هَذِهِ السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ؛ وَقَدْ سَبَقَ الْكِتَابُ النَّاطِقُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَمِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ؛ بِأَمْرِنَا بِالْإِفْتِدَاءِ بِالصَّحَابَةِ، وَالْأَخْذِ بِمَذْهَبِهِمْ وَأَنَّهُ حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهِ، وَأَنَّهُ هُوَ اللَّائِقُ بِالْمُسْلِمِ.....	٨
(٣) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى الْمَوْضِعِ الثَّلَاثِ: مِنْ وَضْعِ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى، وَالذَّرَاعِ فِي حَالِ الْقِيَامِ، وَهُوَ الْأَفْضَلُ لِلْخُشُوعِ، وَالسُّكُونِ، وَالتَّوَاضُّعِ فِي الصَّلَاةِ.....	٤٢

